

شركة الشخص الواحد في نظام الشركات السعودي الجديد ٢٠١٥م

يوسف بن أحمد القاسم الزهراني

أستاذ القانون التجاري المساعد

كلية المجتمع - جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر بتاريخ ١/٨/١٤٣٩هـ، وقبل للنشر بتاريخ ١٣/١٠/١٤٣٩هـ)

شركة الشخص الواحد في نظام الشركات السعودي الجديد ٢٠١٥م

يوسف بن أحمد القاسم الزهراني

أستاذ القانون التجاري المساعد

كلية المجتمع - جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

شركة الشخص الواحد تعتبر أحد أشكال الشركات التجارية التي اعتمدها المشرع السعودي في نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م. ووفقا لهذا النظام فإنه يمكن تأسيس الشركة ضمن الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو الشركات المساهمة الخاصة. هذه الدراسة تحاول أن تبحث الطبيعة القانونية للشركة ذات الشخص الواحد، وما إيجابيات هذه الشركة؟ وما السلبيات؟ أيضا تحاول الدراسة البحث في الصعوبات والعقبات التي تواجه شركة الشخص الواحد داخل نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م وإيجاد حلول ومقترحات لتلك الصعوبات والمعوقات. تنقسم الدراسة إلى مبحثين أساسيين: الأول يبحث في الطبيعة القانونية للشركة ذات الشخص الواحد ومميزاتها وكيفية تكوينها. أما المبحث الثاني فيركز على كيفية إدارة الشركة. وتوصلت الدراسة إلى أهمية الشركة ذات الشخص الواحد خاصة الشباب رواد الأعمال، ومن جهة أخرى توصي الدراسة بمراجعة أحكام الشركات ذات الشخص الواحد وإضافة مزيد من الأحكام المتعلقة بها.

One – Person Company Under the 2015 Saudi Company Law

Yousef A. Al-Qassam Al-Zahrani

Assistant Professor of Law
Al-Quway'iyah Community College - Shaqra University
Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

Recently the Saudi legislator adopted a one-single company in the new Saudi company law, issued in 2015. That company can be founded mainly in to two types, one is the limited - liability company and the other is the private- shares company. This study examines the legal system of the one-single company and explains its features and negative aspects. In addition to following the difficulties and obstacles that encounter this type of companies in their life cycle under the 2015 Saudi company law, the study tries to define the gaps of this system and to reform it. This study is divided into two main chapters. The first chapter puts emphasis on the legal system of the company and its merits. The second chapter explains the operation and management of the company by it board, either by the single shareholder or the third party.

The study concludes that the Saudi legislator takes excellent steps to support the one-single company and encourages youth investors to start their business. However, the Saudi company law still needs more articles regarding the one-single company.

مقدمة

تعتبر شركة الشخص الواحد إحدى الشركات التجارية التي تم إدخالها ضمن نظام الشركات الجديد الصادر في عام ٢٠١٥م^١ وتدرج ضمن شركة المساهمة المغلقة، أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة، ونظام الشركات السعودي يشير إلى أن الشركة تنشأ من عقد يتم بين طرفين أو أكثر إلا في حالة تأسيس الشركة ذات الشخص الواحد، وتخضع الشركة لفكرة النظام العام التي تعتبر شكلاً من أشكال الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة^٢، ونظام الشركات السعودي السابق كان يسمح بتأسيس شركة مساهمة من شخص واحد بموافقة مجلس الوزراء السعودي ضمن شروط معينة. وقد سبقت دول الجوار في استحداث شركة الشخص الواحد وكانت الأسبقية في تبني ودعم هذه الشركة التشريعات الغربية سواء عن طريق التأسيس المباشر أو غير المباشر^٣. وفكرة الشركة ذات الشخص الواحد لم تولد فجأة، وإنما مرت بمراحل فقهية وتشريعية وقضائية كثيرة منذ أواخر القرن العشرين (ناريمان، ١٩٩٢م: ٢٩).

ولعل المشكلة في عدم قبول فكرة شركة الشخص الواحد في كثير من الدول هي الفكرة التعاقدية للشركة التي لم تعط مجالاً لأية فكرة بديلة أو حديثة، وترسيخ ثنائية العقد عند تأسيس الشركة لم يعط إمكانية تصور أو قبول إنشاء شركة بالإرادة المنفردة، وعدم قبول تخصيص لمالك الشركة (عثمان، ١٩٩٩م: ٢٠). والهدف من قيام كثير من التشريعات القانونية - كتبني مثل هذا الشكل من الشركات التجارية - هو تشجيع ودعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مسؤولية المستثمرين الشخصية، وعدم تعرض أموالهم الشخصية للخطر في حالة عدم نجاح المشروع وتعره، أيضاً تقليل حالات الشركات الوهمية التي تتطلب شركاء وهميين من أجل استيفاء شرط قانوني عند تأسيس الشركة، (ناريمان، ١٩٩٢م: ١١٦)؛ لذلك لجأت التشريعات القانونية إلى فكرة تكوين الشركة من شخص واحد يكون لصاحبها مسؤولية محدودة بمقدار رأس المال، وذلك مساندة للمستجدات الحديثة في عالم التجارة والاقتصاد (ناصيف، ١٩٩٦: ٦).

^١ نظام الشركات السعودي الجديد ٢٠١٥م صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٠) بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٧هـ. وقد أدخل على النظام الجديد بعض التعديلات، منها موضوع بحثنا وأيضاً قد تم إلغاء بعض الشركات مثل شركة التوصية بالأسهم.

^٢ نظام الشركات السعودي القديم الصادر بالمرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ مع تعديلاته كان ينص على ذلك في المادة الأولى منه "الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يسهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة". وهو ما قد تم تعديله في النظام الجديد.

^٣ وقد شرعت دول الاتحاد الأوروبي شركة الشخص الواحد على الرغم من الصعوبات التي واجهتها بسبب وجود أنظمة قانونية مختلفة وبداية المحاولات كانت في عام ١٩٨٩م (The Twelfth Directive)، وجاءت المادة الثانية منه على أن شركة الشخص الواحد تتكون من شريك واحد عند التأسيس، أو عندما تجتمع جميع أسهم أو حصص الشركة بيد شريك وحيد. وجعلت عام ١٩٩٢ آخر موعد لتطبيق أحكام شركة الشخص الواحد لدى الدول الأعضاء في الاتحاد. وفي الوقت نفسه كانت هناك دول تسمح بتأسيس شركة من شخص واحد إلا أن الغالبية كانت تشترط وجود أكثر من شريك. (Dragana, 2005: 210)

الشركة المكونة من الشخص الواحد لها مميزات كثيرة، وتشبه إلى حد كبير المشروع الفردي، إلا أنها تختلف في نقاط عدة جوهرية من أهمها المسؤولية المحدودة لمالك الشركة، وهذه تعد ميزة كبيرة جداً تضاف إلى شركة الشخص الواحد وتجعلها مفضلة على غيرها من الشركات.

أدى رفض بعض الدول شركة الشخص الواحد إلى انتشار الشركات والمؤسسات الوهمية، فعند رغبة المستثمر البدء في مشروعه التجاري فإنه يشترط وجود شريكين في الشركة وهنا قد يجد صعوبة في البحث عن شريك مناسب، وقد لا يتوافق معه ولكنه شرط قانوني يستوجب توفره عند التأسيس (عبيدات، ٢٠٠٧: ٢٤٢) في الواقع العملي يظهر أن كثيراً من هذه الشركات يكون الشريك الثاني سوريا وهو ما يعد تحصيل حاصل، وتعد نسبته في حصة الشركة ضعيفة أو لا شيء فعلياً، وقد يكون هذا الشريك من المحيطين كالأقارب والأصدقاء مقابل مردود مادي أو نسبة معينة متفق عليه بينهما (ناصيف، ١٩٩٦: ١٦)؛ ولذا كثيراً ما تنتج عن ذلك نزاعات نتيجة استئثار الآخر بالشركة.^٤ أما بوجود شركة الشخص الواحد ضمن الشركات التجارية فإن هذا الظاهرة من الشركات والمؤسسات الوهمية السورية سوف يتم تقليصها، ويمكن أن تسهم أيضاً في السماح لموظفي القطاع العام من ممارسة أعمال التجارة بشكل علني وفق ضوابط قانونية وتحت شروط وأحكام خاصة. (ناصيف، ١٩٩٦م: ١٧).

تتواجد شركات الشخص الواحد في كثير من البلدان في الوقت الحاضر مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأستراليا وسنغافورة، والهند، وباكستان وعدد من الدول الأخرى وغيرها، وتعتبر كياناً مفضلاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة^٥ وقد قامت وزارة التجارة والاستثمار السعودية بالسماح للمستثمرين بإنشاء الشركة من شخص واحد لعدة أسباب من أهمها على سبيل المثال: دعم المشروعات الناشئة، وفتح أنواع جديدة من أدوات الاستثمار تماشياً مع دول كثيرة في العالم - أيضاً - تنظيم سوق العمل والحد من ظاهرة الشركات أو المؤسسات الوهمية والتستر (أبو غزلة، ٢٠١٥: ٣٨).

ومثل هذا النوع من الشركات مفضل لدى التجار من حيث سهولة الإنشاء والتأسيس ورغبة المستثمرين العمل بشكل مهني بعيد عن المؤسسات الفردية، فعلى سبيل المثال أصدرت وزارة التجارة السعودية لشهر أغسطس ٢٠١٦، وقد تم تسجيل أكثر من ألف شركة ٢٤٪ منها شركة ذات شخص واحد، بينما كانت نسبة المؤسسات الفردية ١٧٪، مما يعني تقلص عدد المؤسسات الفردية عن الأعوام السابقة.

^٤ يعتبر التستر التجاري من الموضوعات التي تستنزف الاقتصاد الوطني، وهناك محاولات ومبادرات كبيرة للحد من التستر، وكثير من قضايا التستر تصدر فيها أحكام بالسجن والغرامة قد تصل إلى المنع من مزاوله التجارة لمدة معينة.

^٥ تعتبر القضية الشهيرة المعروفة باسم (سالمون) هي بداية وجود شركة الشخص الواحد، حيث قرر البرلمان الإنجليزي أن الشركة قامت بشكل صحيح حتى لو كانت جميع أسهم الشركة بيد شخص واحد مادامت أسست بشكل قانوني، وصاحب الشركة مسؤول - فقط - بحدود حصته في الشركة ولا يمتد الضمان إلى أمواله الشخصية، أثرت هذه في كثير من الدول منها على سبيل المثال الولايات المتحدة، هذا، وقانون الشركات البريطاني ٢٠٠٦م ينص في المادة السابعة على إمكانية تأسيس الشركة من شخص واحد وقد تؤول الشركة إلى شخص واحد.

الكثير من التشريعات القانونية حول العالم في الوقت الحالي تبنت مثل هذا النوع من الشركات وأصبحت من الوسائل القانونية لكثير من الأفراد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإنشاء مشروعاتهم الناشئة، التي تعتبر الأكثر ملاءمة للمشروعات الناشئة (المحيسن، ١٤٢٩هـ: ٢١٧)، وبطبيعة الحال هناك مجموعة من العقوبات التي سوف تظهر، بعضها لها طابع قانوني والآخر لها طابع عملي (الخشروم، ٢٠٠٥: ٨) وتتسم هذه الشركة بضعف ائتمانها؛ وذلك لأنها تتكون من شخص واحد فقط، ومسؤوليته محددة بمقدار أمواله الداخلة في نشاط الشركة، إذ قد لا يتمكن دائنو الشركة من استيفاء ديونهم عند إفلاس الشركة، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى عدم الإقبال على التعامل مع مثل هذا النوع من الشركات، (النعمان، ٢٠١٠: ٢٢٣) وهي وجهة نظر قد تكون في محلها إلا أن هناك شركات كثيرة مملوكة من شخص واحد لها رأسمال ضخم، وقد تكون من الشركات المساهمة أيضا ذات المشروعات الكبيرة.

ويعود السبب الرئيس وراء الإقبال على الشركات ذات الشخص الواحد دون غيرها من أنواع الشركات إلى إمكانية تأسيسها من قبل شخص واحد - فقط - ويمكن أن تسمح للموظفين الحكوميين لاحقا أن يقوموا بتأسيس تلك الشركة دون إجبارهم على ترك وظائفهم الرسمية بشرط تعيين مدير متفرغ^٦ أي أن شركة الشخص الواحد كما هي مثل باقي أنواع الشركات تتميز بشخصية اعتبارية ولها ذمة مالية منفصلة عن شخصية مالكيها، (السنهوري، ٢٠٠٠: ٢٢٣) الذي تتحدد مسؤوليته في الشركة بمقدار حصته المقدمة فقط. إلا أن هناك حالات أشار إليها القانون يكون صاحب الشركة مسؤولا فيها عن التزامات الشركة في أمواله الخاصة، وذلك إذا ثبت أنه لم يفصل بين ذمته المالية والذمة المالية للشركة بما يضر الغير الحسن النية، وكذلك إذا قام بتصفيتها بسوء نية، أو وقف نشاطها قبل انتهاء مدتها، أو قبل تحقيق الغرض من إنشائها^٧ وتعتبر شركات الشخص الواحد من الموضوعات المهمة نظرا لحدوثها في المملكة، وبيان أهم مميزاتها وذكر إيجابياتها وسلبياتها. سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، يتطرق المبحث الأول إلى مفهوم الشركة ذات الشخص الواحد وكيفية تأسيسها، وبالتالي سوف نعرف الشركة ذات الشخص الواحد وأنواعها - وأيضا - من المهم البحث في الطبيعة القانونية للشركة ذات الشخص الواحد، وما خصائص ومزايا الشركات ذات الشخص الواحد؟ وبعد ذلك نذكر طرق تأسيسها وفق نظام الشركات السعودي. أما المبحث الثاني فسوف يناقش كيفية إدارة شركة الشخص الواحد وطبيعة عمل الأجهزة الرئيسية في الشركة، والجمعية العمومية ومجلس

^٦ تحاول كثير من الدول السماح للموظفين الحكوميين بالعمل في التجارة بوجود ضوابط تمنع عدم الإضرار بعملهم الحكومي، وهناك صلاحيات للوزراء بالسماح لأصحاب بعض المهن بالعمل في مهنتهم خارج أوقات العمل الرسمي بشروط.

^٧ نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة الخامسة والخمسون بعد المائة نصت "يكون الشخص المالك للشركة ذات المسؤولية المحدودة مسؤولا في أمواله الخاصة عن التزامات الشركة في مواجهة الغير الذي تعامل معه باسم الشركة، وذلك في الأحوال الآتية: أ- إذا قام - بسوء نية - بتصفية شركته، أو وقف نشاطها قبل انتهاء مدتها، أو قبل تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، ب- إذا لم يفصل بين أعمال الشركة وأعماله الخاصة الأخرى. ج- إذا زاول أعمالا لحساب الشركة قبل اكتسابها الشخصية المعنوية".

إدارة الشركة، وما القواعد المنظمة لسلطات مدير الشركة؟ وما أهم الواجبات الملقاة على عاتقه؟ وما الاختلاف بين إدارة الشركة من قبل الملك المؤسس والمدير المفوض؟ ثم نختم بأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول - مفهوم شركة الشخص الواحد وكيفية تأسيسها

المطلب الأول - الطبيعة القانونية لشركة الشخص الواحد

لازالت الطبيعة القانونية للشركة ذات الشخص الواحد تشير خلافاً بين الفقهاء، ومنهم من يؤيد فكرة الشركة التي تقوم على شريك واحد مالك - سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً - لها أحكامها القانونية الخاصة، وهناك من يرفض الفكرة من الأساس وله اعتبارات مختلفة (دويدار، ١٩٩٥: ٥٧٨) فمنهم من اعتبرها من الشركات التي تدرج ضمن شركات الأشخاص، والآخر من يعتبرها من شركات الأموال. ويلحظ أن شركة الشخص الواحد تمتاز بتداخل بين خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص وهو ما يثير اللبس والتساؤل عن الطبيعة القانونية لمثل ذلك النوع من الشركات، فهناك رأي يعتبرها تدرج ضمن شركات الأشخاص على أساس أنها تتكون من شريك واحد كما هو الحال في المشروعات الفردية، (خير، ٢٠٠٠: ٣٦٦) وهناك من يعتبر هذا تصنيفاً غير دقيق، حيث إن الشريك المؤسس في شركة الشخص الواحد هو شخص طبيعي أو معنوي، وكما هو معلوم فإن الشريك في شركات الأشخاص لا بد أن يكون شخصاً طبيعياً (النعمان، ٢٠١٠: ٢٢٦) وهو المعمول به في المؤسسات التجارية الفردية في كثير من دول العالم ومنها المملكة العربية السعودية و باقي دول الخليج، أيضاً تلعب شخصية صاحب المشروع دوراً مهماً في التعامل مع الغير، بينما في الشركة فإنها ليست ذات أهمية طالما علمنا أنها ذات مسؤولية محدودة، وبالتأكيد لا يلغي هذا أهمية شخصية المؤسس ودوره الانتمائي تجاه الغير. أيضاً رأس المال يعتبر حصة وليس أسهماً، وبالتالي ينص القانون على عدم قابلية الحصص للتداول بالطرق التجارية، ولا يحق لشركة الشخص الواحد أن تلجأ للاكتتاب العام (دويدار، ١٩٩٥: ٥٨٧) والاتجاه الآخر يصنفها تحت شركات الأموال نظراً لطبيعة المسؤولية المحدودة للشريك فيها حيث لا تتعدى إلى أمواله الشخصية، وإمكانية استمرار الشركة بعد وفاة المؤسس أو إفلاسه أو فقدان الأهلية (خير، ٢٠٠٠: ٣٣٦) فالشركة لها ذمة مالية مستقلة عن الشريك. (ناريمان، ١٩٩٢: ٥٣).

وهناك من سلك الجانب الوسيط واعتبرها من الشركات المختلطة وهو الرأي الذي نميل إليه، والغالب في مثل هذا الشركات أن تطغى عليها خصائص شركات الأموال أكثر من خصائص شركات الأشخاص ولكن لها طبيعة وأحكام خاصة. (العكيلي، ٢٠١٠: ٤٤١) وتعتبرها التشريعات الأوروبية والأمريكية شركة أموال صغرى (الريماوي، ١٩٩٧: ٢٨٢) فهي تقوم على فكرة أن الشريك الواحد مسؤوليته محدودة، ولها نشاط معين بحكم القانون وهو ما يعد استثناء من القاعدة في تأسيس الشركات (البارودي، ١٩٩٣: ٢١١) و(الفوزان، ٢٠١٤: ٥٣٣) وجاءت لتحل إشكالية إجرائية قانونية وهي ثنائية العقد وكيفية الالتفاف عليه بشكل قانوني (عموش، ٢٠١٥: ١١١)؛ ولذا فإن الهدف الأساس من السماح بتأسيس شركة من شخص واحد هو دعم المشاريع الصغيرة أو المتوسطة والتوسع في السماح للأفراد بإنشاء مشروعاتهم تحت إطار قانوني يضمن لهم حرية العمل،

وضمنان للمتعاملين معهم من الغير وعلى رأسهم الدائنين وحفظ حقوقهم، مع استبعاد الإجراءات المعقدة في تأسيس الشركات، ووفقاً للأحكام القانونية في التشريع السعودي فإنه يمكن القول أنه تدرج شركة الشخص الواحد ضمن شركات الأموال للاعتبارات السابقة.

المطلب الثاني- تعريف شركة الشخص الواحد

من الوهلة الأولى يلحظ أن هناك تعارضاً لغوياً بين كل من مصطلح "شركة" و"الشخص الواحد"، فالشركة هي في الأساس شراكة تقوم على المشاركة بين اثنين فأكثر يجمعهم الهدف المشترك هو تحقيق النتيجة من غرض تأسيس الشراكة (Davies, 2003:3) أما مصطلح "الشخص الواحد" فيشير إلى الفردية، وأقرب استخدام لها المشروع الفردي أو المؤسسة الفردية. وعرف الفقهاء الشركة لغةً بأنها الاختلاط، أي خلط أحد المالكين بالآخر بحيث لا يتمايزان عن بعضهما (القرني، ١٤٢٩هـ: ٥٧٤). وقد عرف نظام الشركة السعودي ٢٠١٥م الشركة بأنها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يسهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل، أو منهما معاً لاقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة^٨ ويقصد بالشركة ذات الشخص الواحد هنا الشخص المعنوي الناشئ من الإرادة المنفردة من قبل المؤسس المالك، وليس من الفكرة التعاقدية التقليدية. (الريماوي، ١٩٩٧: ٢٠) و(المصري، ٢٠٠٢: ١٥) ويأخذ المشرع السعودي - في أغلب الشركات التجارية المنصوص عليها في نظام الشركات - بمبدأ فكرة العقد وفكرة الشراكة بين شخصين فأكثر، فالأساس هو المفهوم التعاقدى للشركاء، إلا أنه أشار إلى إمكانية تأسيس شركة بناء على فكرة النظام، وهو ما أشار إليه عند تأسيس شركة الشخص الواحد، أو إلى تحول الشركة إلى شركة شخص واحد^٩. فالفكرة الأساس التي تقوم عليها هي السماح للشركة أن تقوم أساساً من شخص واحد قد يكون هذا الشخص معنوياً أو طبيعياً^{١٠} فهي شركة لها وضع خاص عن الشركات التجارية الأخرى وتؤسس وفق شروط معينة، فهي بالتالي تعد استثناء على الأصل^{١١} الذي يفرض على الشركات أن تؤسس من قبل شريكين على الأقل^{١٢}. والشركة بهذا

^٨ ويشير نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الثانية بأن الشركة هي "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يسهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً لاقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة". وكذلك المادة ٥٨٢ من القانون المدني الأردني حيث عرف الشركة بأنها: "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يسهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة".
^٩ شركة المساهمة قد تكون من الشركات التي تؤسس بناء على فكرة النظام، خاصة تلك الشركات الكبرى التي تعمل من أجل مشروعات ضخمة وتكون مدعومة من قبل الدولة (Henry, 1988:100).

^{١٠} قد أحسن المنظم السعودي بأن جعل الشريك في شركة الشخص الواحد شخصاً طبيعياً أو معنوياً وهو مغاير لبعض القوانين التي اشترطت أن يكون الشريك شخصاً معنوياً وبعض التشريعات لم تشر إلى ذلك.

^{١١} وأول من تبني هذه الفكرة في الدول العربية هي الدكتور / سميحة القليوبي من خلال بحث بعنوان (المشروع الفردي محدود المسؤولية) قُدم في مؤتمر "قانون شركات القطاع الخاص ١٩٨٠". وجاءت بعدها محاولات عدة في هذا الصدد.

^{١٢} وهناك من عرفها بأنها: "آلية قانونية جديدة تقدم للمستثمرين نظاماً قانونياً لاستثمار جزء من رؤوس أموالهم مع توفير ضمانات قانونية بعدم امتداد مسؤوليتهم عن استثماراتهم إلى ذمتهم المالية العامة" (عبد القادر، (ناريان، ١٩٩٢: ١٤).

الشكل تمثل خروجاً على مبدأ المشاركة الذي يعد مبدأ أساساً في مفهوم تكوين الشركات، وتعتبر تطبيقاً لفكرة التنظيمية له، بمعنى أنها تقترب من المؤسسة الفردية من حيث الملكية من قبل شخص واحد دون مشاركة آخرين،^{١٣} وتختلف عنها بأن مسؤولية مالك الشركة مسؤولية محددة بمقدار رأس مال الشركة، بينما مسؤولية صاحب المؤسسة الفردية غير محدودة تمتد إلى كافة أمواله.^{١٤}

ولا يوجد تعريف من المنظم السعودي لشركة الشخص الواحد، بعكس بعض التشريعات القانونية ويمكن القول بأن تعريف شركة الشخص الواحد تقوم على عدة عناصر منها عدد الشركاء، وطبيعة المسؤولية علي المالك الشريك، والذمة المالية للشركة. فعلي سبيل المثال المشرع الكويتي يعرفها بأنها "كل نشاط يمتلك رأسماله بالكامل شخص واحد طبيعي أو اعتباري كويتي الجنسية، ولا يسأل مالك الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص للشركة"^{١٥} وعرفها المشرع البحريني بأنها "كل نشاط اقتصادي يمتلك رأسماله بالكامل شخص واحد طبيعي أو اعتباري".^{١٦}

ويمكن تعريف شركة الشخص الواحد على أنها شركة ذات شكل جديد من الكيانات التجارية، لها شخصية معنوية مستقلة يمكن أن تنشأ ابتداءً من مالك واحد سواء أكان ذلك الشخص طبيعياً أو معنوياً من أجل ممارسة مشروع اقتصادي بهدف تحقيق الربح، ويكون لها ذمة مالية مستقلة عن الشريك المؤسس^{١٧} ويمكن أن تنشأ من بقاء شريك واحد في الشركة حسب الحالات التي تنص عليها قوانين الشركات.^{١٨}

^{١٣} تعتبر شركة الشخص الواحد في الأساس مشروعاً أو مؤسسات تجارية فردية، فلا زال هناك بعض القوانين تطلق عليها هذا المصطلح، وكان هدف التشريعات من وجود هذا النوع من الشركات القضاء على المؤسسات الوهمية، وتنظيم عمل المؤسسات التجارية داخل الأسواق التجارية. للمزيد انظر: (قاسم، ١٩٩٤: ١٠٥)

^{١٤} كما جاء في أغلب التشريعات المنظمة للمؤسسات الفردية فالذمة المالية للمشروع وصاحب المؤسسة مشتركة لا يمكن فصلها.
^{١٥} جاء قانون الشركات التجارية الكويتي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ في المادة (٨٥) حيث اعتبر شركة الشخص الواحد نمطاً جديداً من أشكال الشركات تم استحداثه، وفي قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته كذلك: أي أن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية يملكها شخص طبيعي أو معنوي واحد، والشركة بهذا الشكل تعتبر استثناءً من الأصل الذي يتوجب وجود طرفين على الأقل؛ لأن الشركة - بصورة عامة - هي عقد يلتزم به شخصان، أو أكثر وفق أحكام المادة (٥٨٢) من القانون المدني الأردني. إلا أن شركة الشخص الواحد شركة مكونة من شخص واحد فقط، وهي تقترب من المؤسسة الفردية إلا أنها تختلف عنها في بعض الأحكام أهمها: أن شركة الشخص الواحد تكون مسؤوليتها محدودة بمقدار حصة الشريك الوحيد، بينما في المؤسسة الفردية يكون الشخص مسؤولاً مسؤولية غير محدودة بكافة أمواله الشخصية.

^{١٦} وحيث ما أشار إليه قانون الشركات البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م في المادة ٢٨٩.

^{١٧} هذه النظرية هي الأساس القانوني لنشأة شركة الشخص الواحد فهي تتيح للشخص أن تكون له ذمة مالية تجارية تخصص لغرض معين، على أن تظل حقوق والتزامات الشركة محدودة بقيمة المبلغ المخصص لها، وذمة مالية تجارية مستقلة عن الذمة المالية للمالك المؤسس (عبدالجليل، ٢٠١١: ٦٧٦)

^{١٨} قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل لسنة ٢٠٠٤م نص في المادة الثامنة في الفقرة الثانية "يتكون المشروع الفردي من شخص طبيعي واحد، أو من شركة محدودة المسؤولية يملكها شخص طبيعي أو معنوي واحد".

ومن الناحية الشكلية لتأسيس مثل هذه الشركات فإن نظام الشركات السعودي أشار إلى أنه لا بد أن يتضمن النظام الأساس لشركة الشخص الواحد مجموعة من البيانات الأساسية أهمها اسم الشركة وعنوانها وبيان نوعها كشركة شخص واحد، واشترط النظام أن تضاف عبارة (شركة شخص واحد) أو اختصار لها (ش.ش.و) إلى عنوان واسم الشركة، على جميع أوراق ومطبوعات الشركة التي تستخدمها في أعمالها وعقودها، وبيان الغرض الذي أنشئت من أجله ومدتها، أيضاً بيان اسم المالك وجنسيته، والمركز الرئيس للشركة، ومقدار رأس مال الشركة، وعدد الحصص النقدية أو العينية التي قدمها المالك، ويجب أن يكون بالكامل سعودياً أو من دول مجلس التعاون الخليجي^{١٩}، كذلك لا بد من تعيين أسماء المديرين، وهل هو المالك نفسه أو مفوض بالإدارة؟ (تأليف، ١٩٩٦: ٧)

وهناك مجموعة من النشاطات التي يمنع القانون على شركة الشخص الواحد ممارستها، والقاعدة العامة هي حرية الشركة في ممارسة النشاط التجاري الذي ترغب فيه مادام العمل مشروعاً، إلا أن هناك بعض القوانين والتشريعات القانونية تحظر على بعض الشركات ممارسة أنواع معينة من الأنشطة من باب الحماية والتنظيم للأسواق التجارية. (الفوزان، ٢٠١٠: ٥٤٤) وبالنظر إلى حداثة مفهوم شركة الشخص الواحد وتطبيقاتها، وعامل المسؤولية المحدودة للشريك المالك، وضعف ائتمان مثل هذه الشركات من الناحية العملية، فقد رأى المنظم السعودي حظر شركة الشخص الواحد من مزاوله مجموعة من الأعمال والأنشطة، وهذا الحظر مطبق في بعض القوانين المتعلقة بالشركات التجارية، (الحيدري، ٢٠١٠: ٢٨٣) ومن الأعمال والأنشطة المحظور ممارستها - على سبيل المثال - في نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م منع الشركة ذات المسؤولية المحدودة من ممارسة أية أعمال بنكية وأعمال التأمين أو استثمار الأموال لحسابات الغير. (نظام الشركات السعودي، ٢٠١٥م: ١٥٣). كذلك تمنع الأنظمة والقوانين الشركة من القيام بالاككتاب العام - سواء كان ذلك وقت تأسيسها - كما تمنع زيادة رأس مالها، ولا يجوز للشركة أن تكون حصص رأس مالها في شكل أسهم قابلة للتداول، وتمنع الشركة أن تقترض عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول^{٢٠}. ويسري هذا الحظر طوال مدة بقاء الشركة التي تعد هذه الأحكام من النظام العام الذي لا يجوز مخالفته. (طه، ١٩٨٣: ٤٥٠) وفي حالة المخالفة فإن مدير أو مديري الشركة سوف يطبق في حقهم العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين المطبقة^{٢١}. وهذا الحظر ينطبق على

^{١٩} في حالة ملكية شركة الشخص الواحد لشخص اعتباري يتعين أن تكون جنسية هذا الشخص الاعتباري سعودياً أو من دول مجلس التعاون الخليجي دون النظر إلى جنسية الشركاء في الشركة الأم.

^{٢٠} أن نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الثالثة والخمسين بعد المائة نصت على أنه "١- لا يجوز أن يكون غرض الشركة ذات المسؤولية المحدودة القيام بأعمال البنوك، أو التمويل، أو الادخار، أو التأمين، أو استثمار الأموال لحساب الغير. ٢- لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تلجأ إلى الاككتاب العام لتكوين رأس مالها، أو زيادته، أو الحصول على قرض، ولا أن تصدر صكوكاً قابلة للتداول".

^{٢١} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م وضع مجموعة من العقوبات في المواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣ وقد تلا في المشرع في النظام الجديد بعض الأخطاء الموجودة في النظام القديم خاصة فيما يتعلق بضعف العقوبة وعدم ملاءمة العقوبة مع الفعل المجرم.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تتكون من شركاء، فمن باب أولى أن تطبق على الشركة ذات المسؤولية المكونة من شخص واحد. مثل هذه الأعمال تحتاج إلى شركات كبيرة لديها ائتمان كبير، ورأس مال ضخيم قابل لتحمل المخاطر الناجمة عن تشغيل مثل تلك الأنشطة، فالهدف من إنشاء شركة الشخص الواحد تشجيع الاستثمارات الفردية والمعروف بالمشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، ذات الرأسمال الصغير، فلا يمكن المقارنة بين شركات المساهمة العامة والشركات ذات الشخص الواحد، ومن قراءة نصوص نظام الشركات السعودي الجديد يفهم منه أنه يفرق بين شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة، وشركة الشخص الواحد المساهمة المقفلة، فقد أعطي المساهمة المقفلة ممارسة أي نشاط مما سبق ذكرها؛ لأنها بالأساس تؤسس من قبل شركات مساهمة كبرى تعمل في مثل هذه الأنشطة.^{٢٢}

أما الفرق بينها وبين مثيلاتها فمن الوهلة الأولى يبدو أن هناك تداخلا في مفهوم شركة الشخص الواحد مع مصطلحات قانونية أخرى، وغير المختص لا يمكن أن يلحظ الفروقات والاختلافات بينهما، فعلى سبيل المثال هناك المشروعات الفردية والمؤسسات الفردية وما يعرف بنظام الترس (TRUST) في الدول الأنجلو سكسونية كما هو في القانون الإنجليزي.^{٢٣}

وتتشابه شركة الشخص الواحد والمشروعات الفردية في أن ملكية رأس المال تعود إلى شخص واحد، وأنهما عبارة عن عمل اقتصادي من أجل تحقيق نتيجة هي الربحية، إلا أن هناك فارقا جوهريا كبيرا بينهما هو أن الشخصية المعنوية متوفرة في شركة الشخص الواحد، أما في المشروع الفردي لا تتوفر، وهذا منتشر في أغلب التشريعات القانونية.^{٢٤} أيضا فرق جوهري آخر هو المسؤولية المحدودة للشريك المؤسس بعكس صاحب المشروع الفردي فإنه مسؤول بشكل غير محدود؛ لأنه غير منفصل وتمتد حتى أمواله الخاصة. (قاسم، ٢٠٠٣: ١٠٥)

وأياها هناك اختلاف بين نظام الترس والشركة ذات الشخص الواحد، فالترس يعرف بأنه: تخصيص ذمة مالية مستقلة لا تستند إلى شخص قانوني، تجد وحدتها في تخصيصها لغرض معين يتفق مع القانون أو النظام. أي أنها أداة قانونية بسيطة من أجل تأسيس مشروع فردي له ذمة مالية مستقلة ومسؤولية محدودة، يتعهد المؤتمن بإدارة جزء من أموال التأمين الذي يستقطع من ذمته المالية، ومن ثم يستبعد من الضمان العام لدائنيه، ليضمن - فقط - الوفاء بالالتزامات التي تنشأ نتيجة لاستغلاله. (قاسم، ٢٠٠٣: ١٠٥) فالتشابه بينهما هو وجود الذمة المالية

^{٢٢} يشير نظام مراقبة البنوك في المادة الثالثة أنه يشترط لمنح تراخيص مزاولة الأعمال المصرفية في المملكة العربية السعودية أن يكون صاحب الترخيص شركة مساهمة. وقد سمحت مؤسسة النقد السعودي - مؤخرا - بمزاولة أعمال الصرافة للمؤسسات الفردية وشركات التضامن التي يغلب عليها الاعتبار الشخصي، وجاءت المادة التاسعة من القواعد المنظمة لمزاولة أعمال الصرافة الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٥٧ وتاريخ ١٤٣٢/٠٥/٠١ هـ بتحديد أعمال الصيرفة المسموح مزاولتها وهي (شراء وبيع العملات الأجنبية).
٢. شراء وبيع الشيكات السياحية. ٣. شراء الشيكات المصرفية).

^{٢٣} كلمة الترس Trust مصطلح إنجليزي يعني في اللغة الائتمان أو الثقة أو الرعاية، وقد استحدثت المشرع البحريني مقابلا لمصطلح "نظام الترس" قانون العهدة المالية، وقد صدر بمرسوم ملكي في عام ٢٠٠٦م.

^{٢٤} ومنها أنه عند تأسيس المشروع الفردي، أو المؤسسة الفردية فإنه يتعهد بأنه مسؤول عن ديون المشروع بشكل شخصي.

المستقلة ومحدودية المسؤولية، أما الاختلاف هو أنه لا توجد شخصية معنوية مستقلة لنظام الترتست بعكس شركة الشخص الواحد، فالأخيرة تحتاج إلى شخص يمثلها قانونياً، يمثلها أمام الغير أما في نظام الترتست فلا تحتاج لوجود الأمين الذي يعتبر المالك القانوني للأموال. (المصري، ١٩٨٦: ٢١٠) أما فيما يتعلق بالمؤسسات الفردية^{٢٥} فكلاهما يؤسس من قبل شخص واحد تكون لهما ذمة مالية مستقلة ومسؤولية محدودة، بالإضافة إلى الشخصية المعنوية، أما الفارق الأساس بينهما هو أن شركة الشخص الواحد يمكن أن تؤسس من قبل الأشخاص المعنوية أو الطبيعية أما في نظام المؤسسة الفردية - فقط - التأسيس قاصر على الأشخاص الطبيعية.^{٢٦}

المطلب الثالث - خصائص ومزايا شركة الشخص الواحد

كغيرها من الشركات التجارية يوجد لشركة الشخص الواحد خصائص ومزايا كثيرة - لعل من أهمها - **الميزة الأولى:** تشجيع الاستثمار وتأسيس المشروعات المحلية، خاصة من قبل من يطلق عليهم مصطلح الرياديين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.^{٢٧} حيث إن التوجه الحكومي لدى كثير من الدول هو تسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الفردية ضمن إطار أو كيان قانوني، يجعل لأصحاب المشاريع إمكانية أن يستثمر جزءاً من أمواله دون أن يمتد إلى أمواله الخاصة في حالات فشل المشروع أو الخسارة، وتنظيم وتطوير أعمال السوق الداخلية.^{٢٨} أما **الميزة الثانية:** لشركة الشخص الواحد فتكمن في سهولة إجراءات التأسيس وإنشاء الشركة، فهي تقوم أساساً على شخص واحد من بداية مرحلة التأسيس، دون التأثير والتدخل من قبل شركاء آخرين، فالإدارة المنفردة للشريك المؤسس من أهم ما يميز هذا النوع من الشركات، وهذا بالتأكيد عامل مهم في التسهيل وسرعة إنشاء وتأسيس الشركة، وإجراءات تسجيل الشركة ينطبق عليها ما ينطبق على الشركات الأخرى من التسجيل والنشر. (قايد، ١٩٩١: ١١٢)

أما **الميزة الثالثة:** السرعة في اتخاذ القرارات داخل الشركة، فعلى سبيل المثال شركة الشخص الواحد تدار إما من قبل الشريك المؤسس نفسه، أو من قبل مدير يتم تعيينه من قبل الشريك المالك، وفي الحالتين سواء أكان المدير هو نفسه الشريك؟ أو من الغير؟ فسرعة اتخاذ القرارات المهمة والمستعجلة تعتبر ميزة مهمة، ودون انتظار انعقاد

^{٢٥} تعرف في الدول الأنجلو سكسونية بـ (SOL CORPORATION).

^{٢٦} تشترط وزارة التجارة والاستثمار السعودية عند فتح سجل تجاري لمؤسسة فردية أن يكون صاحب السجل شخصاً طبيعياً.

^{٢٧} الرياديون جمع ريادي: وهو الشخص الذي يقوم بإيجاد أفكار إبداعية جديدة غير مسبوقه من الغير، ويعمل على تنفيذها مع وجود مخاطر كبيرة من الخسارة. (أبو غزلة، ٢٠١٥: ٣٠)

^{٢٨} وهدف إنشاء شركة العضو الواحد "تعزيز وصول أصحاب المشاريع الفردية لوضع الشركة من أجل تمثيل أفضل في إطار تطوير أعمال السوق الداخلية. ووفقاً للمفوضية، ٩٢، ٤٪ من جميع المؤسسات في الاتحاد الأوروبي هي ما يسمى "بالمشاريع المتناهية الصغر" توظف أقل من عشرة أشخاص وهذه الفئة تسهم بشكل أكبر في العمل مما تسهم به الأعمال الكبيرة. تنتمي الشركات ذات العضو الواحد عادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذه المؤسسات في الاتحاد الأوروبي تمثل ٣/٢ حجم أعمال جميع الشركات مجتمعة" (Dragana, 2005: 209).

مجلس الإدارة أو الشركاء أو الجمعيات العامة كما هو الحال في الشركات الأخرى. فالسرعة هنا عامل مهم وحاسم في عالم المال والأعمال، وعدم تفويت الفرص، أو تعرض الشركة للخسارة؛ لذا تعتبر شركة الشخص الواحد من الشركات التي لها طبيعة عملية مرنة مقارنة بإدارة الشركات الأخرى مثل المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة.^{٢٩} فلي سبيل المثال تنازل الشريك الوحيد عن حصته في الشركة لآخر بحرية كاملة وبالإرادة المنفردة، بينما العكس عند بعض الشركات حيث نجد التنازل عن حصة الشريك يترتب عليه الحصول على موافقة المدير أو هيئة المديرين أو الشركاء الآخرين.^{٣٠} أيضا يكون للشريك الوحيد الحق الكامل في اتخاذ القرارات التي يرى أنها ضرورية لتسيير أعمال الشركة ومنها زيادة أو إنقاص رأس مال الشركة، ويمكن القول بأن شركة الشخص الواحد تعتبر كيانا قانونيا مرنا بعيدا عن التعقيدات القانونية الموجودة في أنواع الشركات الأخرى.^{٣١}

أيضا من مميزات شركة الشخص الواحد طبيعة المسؤولية للشريك الوحيد التي تعد من أهم الخصائص في هذه الشركة، وهي ميزة ذات عامل نفسي كبير للشريك الوحيد، تعطيه حدا أدنى للأمان، فيمكن للشريك ممارسة نشاطه بعيدا عن الخوف من الإفلاس أو الخسارة، وأن تطاله ملاحقة الدائنين في باقي أمواله. مما يجعل هذه الميزة دافعا للشباب في البدء في تأسيس شركاتهم والمساهمة في توسيع اقتصاد الدولة. (ناريمان، ١٩٩٢: ١٦) شركة الشخص الواحد مثل غيرها من الشركات التجارية لها شخصية اعتبارية وذمة مالية منفصلة عن الملاك وتكون مسؤوليته بمقدار حصته في رأس المال، إلا أن هناك حالات أشار إليها نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م يكون مالك الشركة مسؤولا فيها عن الالتزامات المترتبة على الشركة، وتمتد إلى أمواله الخاصة، وذلك في حالة ثبوت أن المالك خلط بين ذمته المالية والذمة المالية للشركة ولم يفصل بينهما، مما أضر بالغير حسني النية، والحالة الأخرى هي قيامه بتصفيته عمدا - بسوء نية - أو قام بإيقاف نشاط الشركة قبل انتهاء مدتها، أو قبل تحقيق غرض إنشائها.^{٣٢} (ناصر، ١٩٩٦: ١٩٩)

^{٢٩} عادة يتولى إدارة الشركة مدير أو مفوض أو هيئة مديرين أو مجلس إدارة حسب حجم الشركة ونشاطها.

^{٣٠} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م ينص في المادة الحادية والأربعين على حق الشريك الموصي في شركة التضامن "أن يتنازل عن حصته لأي من الشركاء الآخرين في الشركة. كما يجوز له التنازل عن حصته للغير بعد موافقة جميع الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين المالكين لأغلبية رأس المال الخاص بالفريق الموصي، وذلك مالم ينص عقد تأسيس الشركة على غير ذلك".

^{٣١} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة السابعة والثلاثين بعد المائة أعطت الجمعية العامة غير العادية - فقط - للشركة المساهمة الحق في تقرير زيادة رأس مال الشركة أو إنقاصه، انعقاد الجمعيات العمومية غير العادية، يأخذ ترتيبات معينة قد تحتاج إلى بعض الوقت.

^{٣٢} ونص نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، في المادة الخامسة والخمسين بعد المائة على ذلك بشكل واضح، حيث نصت على أن "يكون الشخص المالك للشركة ذات المسؤولية المحدودة مسؤولا في أمواله الخاصة عن التزامات الشركة في مواجهة الغير الذي تعامل معه باسم الشركة، وذلك في الأحوال الآتية: أ- إذا قام - بسوء نية - بتصفيه شركته، أو وقف نشاطها قبل انتهاء مدتها، أو قبل تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله. ب- إذا لم يفصل بين أعمال الشركة وأعماله الخاصة الأخرى. ج- إذا زاول أعمالاً لحساب الشركة

أيضا مما يميز هذه الشركة خاصية بقائها واستمرارها في حالة وفاة الشريك الوحيد، والشركة هنا - كقاعدة عامة - شركة الشخص الواحد تستمر وتتمتع بصفة الاستمرارية والبقاء، ولا تتأثر بوفاة الشريك فيها أو إفلاسه، وتنتقل إلى ورثته. يعطي نظام الشركات السعودي حق انتقال الشركة للورثة فيحق للشريك في شركة الشخص الواحد أن يذكر في عقد التأسيس كبيان إضافي من هو الشخص الذي سيتولى الإدارة بعد وفاته فوراً^{٢٣}. ومع انضمام الورثة إلى الشركة فإنها تتحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة متعددة الشركاء ويستمر عمل الشركة دون التأثير بالوفاة أو عجز المالك. وهذه ميزة من مزايا شركة الشخص الواحد بلا شك تشجع المستثمرين لتأسيس مثل هذا النوع من الشركات التي يغلب عليها الطابع المؤسسي أكثر من الشخصي، وتكون أكثر قابلية من الغير في التعامل معها ككيان قانوني وليس بصفة شخصية^{٢٣}. كما أنه من السهولة انتقال الشكل الفردي إلى الشكل الجماعي في شركة الشخص الواحد. (القضاة، ١٩٩٨: ٣) عكس المشروعات أو المؤسسات الفردية التي تنتهي بوفاة صاحب المؤسسة^{٢٤}. (الريماوي، ١٩٩٧: ٣٨١)؛ لذلك فشركة الشخص الواحد تعتبر حلاً قانونياً في غاية الأهمية يضمن السماح بالحفاظ على الكيانات التجارية القائمة، وعدم التسرع في حل الشركات، بل إيجاد فرص قد تساعد على بقائها واستمرارها لأطول مدة، فعلى سبيل المثال كثير من قوانين الشركات سمحت في حال نقص عدد المساهمين إلى مساهم واحد فإنه يمكن تحويلها إلى شركة شخص

قبل اكتسابها الشخصية المعنوية" وهنا عدة نقاط مهمة غفلت عنها بعض التشريعات القانونية وهي: الموقف القانوني في حالة قيام الشخص المؤسس للشركة بالخلط بين ذمته المالية وذمة الشركة، أو أنه قام بالعمل لحسابه الشخصي باسم الشركة، أو يمارس نشاط الشركة قبل التسجيل واكتسابها الشخصية المعنوية. مسؤولية الشريك الوحيد أمام الغير يكون مسؤولاً بشكل شخصي وبشكل غير محدود يصل إلى أمواله الخاصة. وهناك رأي يقول أن تأسيس الشركة من قبل الشخص الواحد وإدارتها أيضاً أنه سوف تظهر صعوبات في الفصل بين شخصية المؤسس والمدير واختلاط الأعمال، وأيضا الذمة المالية فينبغي أن تكون هناك ضوابط وقيد لتلافيها قبل وقوعها، فلا يمكن هنا الكشف عن نية المؤسس من تأسيس الشركة وصدق توجهاته. للمزيد انظر: إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، شركة الشخص الواحد، الجزء الخامس، بيروت ١٩٩٦م، ص ٤٢.

^{٢٣} الشركة لا تتحل بإفلاس الشخص الواحد أو فقدانه الأهلية القانونية بسبب الحجر عليه نصت على ذلك معظم التشريعات المقارنة.

^{٢٤} المشروع الفردي وشركة الشخص الواحد متشابهان في أنهما تقومان أساساً على الملكية الفردية لرأس المال، حيث مالك رأس المال شخص واحد في الشركة والمؤسسة، والهدف منها هو تحقيق الربح. ولكن هناك فروقا بينهما أهمها: أن المشروع أو المؤسسة الفردية لا تتمتع بالشخصية المعنوية كما هو الحال في شركة الشخص الواحد. ولا يمكن تأسيسها إلا عن طريق الأشخاص الطبيعيين بعكس الشركات التي تؤسس من قبل أشخاص معنوية أو طبيعية. لا يطبق على المشروعات الفردية نظام الشركات إلا بحدود ضيقة بعكس الشركة ذات الشخص الواحد، والمسؤولية في المشروعات الفردية غير محدودة وتمتد لأموال المالك كلها، تطبيق مبدأ وحدة الذمة المالية بخلاف المالك في شركة الشخص الواحد فإن مسؤوليته محدودة بحصته في رأس المال وهو يقوم على نظرية الوحدة المالية أو ما تعرف بنظرية التخصيص. والمؤسسة الفردية - كما هو معلوم - لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتعتبر ذمتها المؤسسة المالية جزءاً من ذمة مالكها الشخص الطبيعي، وهو ما أكدته محكمة التمييز الكويتية في أحد أحكامها (المنشأة الفردية المملوكة لشخص معين هي جزء من ذمته المالية وهو صاحب الصفة في المخاصمة بشأنها أمام القضاء) رقم الطعن ٥٤٨ لسنة ١٩٩٨.

واحد، وهذا الشرط يحافظ على المشروع من الزوال و على استمرار حياة الشركة مما ينعكس إيجابيا، وعدم التسبب بهدم كيان اقتصادي ناجح، أو الرجوع إلى مسلسل الشريك الوهمي، وهذه الحالة موجودة وقد أشار إليها نظام الشركات السعودي (الريماوي، ١٩٩٧: ٣٨٥).

أيضا من المزايا في شركة الشخص الواحد أنه يتمتع فيها الشريك بجميع مزايا الأرباح دون أن يقاسمه شريك آخر؛ وذلك ما يكون دافعا للمالك بأن يتبع أفضل الوسائل المالية للمحافظة على شركته وعلى أرباحه، ويفكر ملياً بما يحقق له الربح ويجنبه خسارة أموال الشركة، ويرفض فكرة دخول شركاء معه في الربح والإدارة.

أولا- استئصال الذمة المالية للشركة

أهم النتائج المترتبة على استئصال الذمة المالية للشركة ذات الشخص الواحد عن مالكها هي انتقال الحصة المقدمة من الشريك المؤسس إلى ذمة الشركة المالية، وبالتالي ليس للشريك المالك إلا النسبة المقررة من الأرباح المتحققة أثناء عمل الشركة. (شفيق، ١٩٥٧: ١٧٥) وبالتالي الشركة هي المالك الوحيد لرؤوس الأموال المنقولة وغير المنقولة وأصولها طوال فترة حياتها. (رضوان، ٢٠٠١: ١١٩) ولا يحق للشريك أن يسترد حصته من رأس مال الشركة أثناء قيامها إلا في حالة حل الشركة وتصفيتها. (شفيق، ١٩٥٧: ٦٤) وتخالف شركة الشخص الواحد مفهوم الذمة المالية وهي قريبة ومتماشية مع مفهوم تخصيص الذمة، فهي تعتبر استثناء من النظرية التقليدية للشركات.^{٣٥} وكقاعدة عامة تعتبر أموال الشركة الضامن لأموال دائني الشركة، ويعني ذلك أن دائني الشريك المالك ليس لهم الحق في استيفاء ديونهم من حصة الشريك في رأس مال الشركة؛ لأن الذمة مستقلة لكل من الشركة والشريك، لكن القانون يعطيهم الحق في طلب الحجز على أموال الشريك في الشركة مثل الأرباح، وأيضا يمكن الحجز على نصيبه من موجودات الشركة إذا كانت في مرحلة التصفية. (العكيلي، ٢٠١٠: ٦٥)، وكلما زادت قيمة الموجودات للشركة على رأس المال فهنا حالة يسار، أما إذا قلت الموجودات عن رأس مال الشركة ففي هذه الحالة فإنها تعاني من حالة إعسار؛ ولذلك رأس المال هو الحد الأدنى لضمان الدائنين. (إسماعيل، ١٤٢٢هـ: ٥٣)؛ لذلك يطالب البعض بأن يكون للشركة حدا أدنى لرأس مالها مع رقابة شديدة من قبل الجهات المختصة؛ نظرا لسهولة الخلط بين ذمة الشركة وذمة الشريك الوحيد، وينصح بتقديم كشوف مالية سنوية مدققة من مكتب محاسب قانوني معتمد. والبعض يرى أن هذا الحد الأدنى لرأس مال الشركة يجب أن يكون أعلي من الحد المطلوب للشركات المقابلة لها ذات الشريكين فأكثر. (الريماوي، ١٩٩٧: ٤٠٧)

ومن نتائج الذمة المالية المستقلة للشركة هو أن المقاصة بين ديون الشركة وديون الشريك لا تقع، فلا يحق لمدين الشركة عندما يكون دائنا للشريك طلب المقاصة، وكذلك العكس لا يمكن إتمام المقاصة عندما

^{٣٥} ينقسم الفقهاء حول طبيعة الذمة المالية إلى قسمين: الأول - تسمى النظرية الشخصية وهي النظرية التقليدية، وتربط الذمة المالية مع الشخصية القانونية، الثاني - النظرية الحديثة وتسمى نظرية التخصيص، ويمكن للذمة المالية للشخص أن تتعدد (الحيدري، ٢٠١٠: ٢٠١).

يكون مدين الشريك هو دائن للشركة، فالمقاصة لا بد أن تتوفر فيها ذمتان ماليتان كلتاهما دائنة ومدينة في الوقت نفسه، وهو غير متوفر في هذه الحالة. (العريني، ٢٠١٣: ٥٤) وكقاعدة عامة فإن إفلاس شركة الشخص الواحد لا يعني إفلاس الشريك فيها، والعكس صحيح فإن إفلاس الشريك الشخصي لا يمتد للشركة ذات الشخص الواحد، فكل منهما مستقل تماماً عن الآخر وهذه ميزة تحسب لصالح شركة الشخص الواحد. (رضوان، ١٩٩٠: ١٢٠)

ثانياً- اسم شركة الشخص الواحد

اسم الشركة يتميز دائماً بأنه يشير إلى نشاط المشروع والغرض الذي تأسست له، ومثل غيرها من الشركات التجارية فإن نظام الشركات السعودي أوجب على شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة أو المساهمة المغلقة أن يكون لها اسم يميزها عن غيرها من الشركات الأخرى (الخشروم، ٢٠٠٥: ٧) ويجب أن يوضع على جميع أوراق ومستندات الشركة - كذلك - بيان نوعها، ومركزها الرئيس، ورقم قيدها في السجل التجاري على جميع العقود وغيرها من الوثائق التي تصدرها الشركة، وكذلك بيان رأس المال (نظام الشركات السعودي، ٢٠١٥: ٣٨) ويمكن اختصار اسم الشركة إلى "ش ش" و"ش" والهدف من ذلك هو حماية الغير المتعاملين مع الشركة وبيان طبيعتها للغير، وأيضا يعد ضماناً لهم ضد مسؤولية الشريك المحدودة بمقدار حصته.^{٣٧} وقد وضحت المادة الثالثة والخمسون بعد المائة من نظام الشركات السعودي الجديد اسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فيمكن أن يكون اسم الشركة مستمداً من غرضها التي أنشئت من أجله، ويجوز أن يشتمل هذا الاسم على اسم شخص ذي صفة طبيعية في حالات معينة، **الحالة الأولى** - إذا كان الغرض من تأسيس الشركة هو استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص، أما **الحالة الثانية** - التي يمكن أن يكون اسم الشركة شخصاً طبيعياً فهي تملك الشركة لمنشأة تجارية قائمة لها اسمها وبقي كما هو، أما **الحالة الثالثة** - التي نصت عليها المادة هي وجود شركة قائمة لها اسم طبيعي ذو صفة طبيعية وتحولت إلى شركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة فهنا يمكن استخدام الاسم.

المطلب الرابع- طرق تكوين شركة الشخص الواحد وفق نظام الشركات السعودي

بالنظر لنص النظام القديم للشركات السعودي فإن المنظم السعودي كان قد اعترف بوجود شركة الشخص الواحد ولكن في حدود ضيقة، وكان مجال الشركة محصوراً في المجالات البنكية، فكان قرار مجلس الشورى

^{٣٦} وجاء نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الثانية والثمانين بعد المائة بأن الشركة القابضة شركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة ويجب أن يقترن اسمها الذي اتخذته بالإضافة إلى نوعها بكلمة (قابضة).

^{٣٧} يوضح نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الثالثة والخمسين على أنه إذا كانت الشركة المساهمة مملوكة لشخص واحد، وجب أن يتضمن الاسم ما يفيد أنها شركة مساهمة مملوكة لشخص واحد.

السعودي^{٣٨} بالتوصية بالسماح بإنشاء شركة الشخص الواحد من قبل البنوك التي تعمل في المملكة، وتكون ملكية الشركة بالكامل للبنك، ويجب أن تعمل في مجال البنك نفسه، واشترط القرار أن يكون شكل الشركة ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة مقفلة.^{٣٩} وهذا القرار كان استثناء من أحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك^{٤٠} شريطة أن يكون مالك الشركة شخصاً معنوياً اعتبارياً - فقط - دون الأشخاص الطبيعيين.^{٤١}

تكوين شركة الشخص الواحد يمكن أن يكون بطريق مباشر أو غير مباشر، فالطريق المباشر هو إنشاء الشركة بالإرادة المنفردة للشريك بحيث تطبق عليه الشروط الموضوعية والشكلية لتأسيس الشركات ذات الشخص الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الخاصة التي ترد على تكوين شركة الشخص الواحد. (الإبراهيم، ٢٠٠٨: ١١٧) وكانت بداية انتشار فكرة شركة الشخص الواحد من تشريعات الدول الغربية مثل ألمانيا، وفرنسا، وإنجلترا التي أشارت - بشكل واضح في قوانينها - إلى إمكانية تأسيس الشركة من قبل شخص واحد أو أكثر^{٤٢}، ثم لحقت بها كثير من الدول مثل الهند، وسنغافورة، ولعل آخرها أغلب دول الخليج.^{٤٣} المادة ١٤٥ من نظام الشركات السعودي تمنح الأشخاص الطبيعيين الحق في أن يؤسسوا شركة الشخص الواحد ذات مسؤولية محدودة، ولا يجوز تأسيس أكثر من شركة الشخص الواحد بالشريك نفسه.^{٤٤} وأعطى نظام الشركات

^{٣٨} طلب استثناء البنوك من المادة (الأولى) من نظام الشركات ليكون لها الحق في إنشاء شركات بمفردها. القرار رقم ١٧/١٥ بتاريخ ١٤٣٠/٥/١هـ ينص بالموافقة على الآتي: "استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المواد (١) و(٤٨) و(١٥٧) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ، ودون إخلال بما يقضي به نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/٥ وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ، يسمح لأي بنك مرخص له بالعمل في المملكة بتأسيس شركة من شخص واحد مملوكة بالكامل للبنك، على أن تتخذ هذه الشركة شكل شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة مقفلة، وأن يكون نشاطها في حدود النشاطات المرخص للبنك مزاولتها، وذلك بقرار يصدره وزير التجارة والصناعة، بناءً على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي".

^{٣٩} قرار مجلس الشورى رقم ٥١/ ٧١ بتاريخ ١٤٣٠/٥/١هـ والموافق عليه من قبل مجلس الوزراء وهو استثناء السماح في التوسع في الاستثمارات المحلية والأجنبية. واشترط القرار أن يقوم وزير التجارة بعرض الطلب على مؤسسة النقد السعودي وأخذ موافقتها المسبق. وهنا يحق لوزير التجارة منح الترخيص.

^{٤٠} نظام البنوك السعودي الحالي صدر بمرسوم ملكي رقم م/٥ في تاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ.

^{٤١} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة ١٥٩ نصت على أنه لا يجوز أن يكون غرض الشركة ذات المسؤولية المحدودة القيام بأعمال التأمين أو الادخار أو البنوك.

^{٤٢} إن الطريق المباشر لتأسيس شركة الشخص الواحد هو ذلك العمل الإرادي الذي ينشئ الشركة لأول مرة من شخص واحد، أي أن الشركة تنشأ ابتداءً من شخص واحد، وقد أخذ بهذه الطريقة كل من قانون الشركات الألماني لعام ١٩٨٠، وقانون الشركات الفرنسي لعام ١٩٨٥، وقانون الشركات الإنجليزي لعام ١٩٩٢.

^{٤٣} وكانت المملكة العربية السعودية آخر دولة من دول الخليج اعترفت بشركة الشخص الواحد في نظام الشركات ٢٠١٥م.

^{٤٤} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة الرابعة والخمسون بعد المائة نصت على "استثناء من أحكام المادة (الثانية) من هذا النظام، يجوز أن تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد، أو أن تؤول جميع حصصها إلى شخص واحد. وفي هذه

السعودي الحكومة والشخصيات الاعتبارية والشركات التابعة لها بالكامل تأسيس شركة الشخص الواحد المساهمة، أما الشركات الخاصة فيجوز لها تأسيس شركة مساهمة من شخص واحد بشرط ألا يقل رأسمالها عن خمسة ملايين ريال وأكثر، وحسب ما يفهم من نصوص نظام الشركات السعودي الجديد يحق للشركات المساهمة تأسيس أكثر من شركة شخص واحد، والمنظم لم ينص - بشكل واضح - على أي قيود يمنعها بعكس ما ورد في حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة لشخص واحد (نظام الشركات السعودي، ٢٠١٥: ١٥٤).

أما الطريق الثاني غير المباشر لتأسيس شركة الشخص الواحد: فالأصل أن الشركة الموجودة قامت وفق عقد بين أكثر من شريك وتعمل حسب النظام الأساس لها، فهي بالفعل شركة قائمة مرت بظروف أجبرتها إلى تحول عدد من الشركاء إلى شخص واحد بسبب انسحاب الشركاء أو الوفاة^{٤٥} (ناصر، ١٩٩٦: ١٩١)، ولكنها لا تزال تعمل وفق نظامها الأساس^{٤٦} وهنا مجموعة من الحالات نص عليها نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م **الحالة الأولى** - عندما يملك ويستحوذ الشخص الطبيعي أو الاعتباري كامل الحصص في الشركة ذات المسؤولية المحدودة تبقى الشخصية الاعتبارية قائمة دون تأثير، ويلزم حينها على المالك الوحيد الإشهار القانوني بأن الشركة تحولت إلى شركة مملوكة من شخص واحد. (نظام الشركات السعودي، ٢٠١٥: ١٥٤)

أما الحالة الثانية - هي عندما يملك أحد المساهمين جميع أسهم الشركة المساهمة، وسواء كان هذا الشخص طبيعياً أو اعتبارياً فحينها تقضي هذه الشركة المساهمة بقوة النظام،^{٤٧} وتبقى ملتزمة بديونها

الحالة تقتصر مسؤولية هذا الشخص على ما خصصه من مال ليكون رأس مال للشركة، ويكون لهذا الشخص صلاحيات وسلطات المدير ومجلس المديرين والجمعية العامة للشركاء المنصوص عليها في هذا الباب، ويجوز له تعيين مدير واحد أو أكثر، يكون هو الممثل لها أمام القضاء وهيئات التحكيم والغير، ومسؤولاً عن إدارتها أمام الشريك المالك لحصص الشركة.

٢ - في جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي أن يؤسس أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد، ولا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة المؤسسة من شخص واحد (ذي صفة طبيعية أو اعتبارية) أن تؤسس شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد".

^{٤٥} كما نص القانون الإنجليزي على انطباق القواعد المنظمة للشركة المساهمة المحدودة على الشركة التي تؤسس بشريك واحد، أو تلك التي تصبح فردية نتيجة انخفاض عدد الشركاء فيها إلى واحد، بحيث تصبح مكونة من شريك واحد، وفي هذا اعتراف - أيضاً - من قبل القانون الإنجليزي بالتكوين غير المباشر لشركة الشخص الواحد (الإبراهيم، ٢٠٠٨: ١١٨)

^{٤٦} تتشابه قوانين دول الخليج العربي في تكوين الشركة ذات الشخص الواحد في عدة أمور - فعلي سبيل المثال - نص قانون الشركات البحريني علي تحول الشركة بقوة القانون في المادة ٢٠٧: "تتحول الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة الشخص الواحد بحكم القانون في الحالتين الآتيتين: أ- إذا قل عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن اثنين، فإنها تتحول بحكم القانون إلى شركة الشخص الواحد ما لم تبادر الشركة إلى استكمال هذا النصاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تجمع حصص الشركة في يد شريك واحد. ب- إذا تجمعت حصص الشركة ذات المسؤولية المحدودة في يد شريك واحد فإنها تتحول إلى شركة شخص واحد ما لم تحل الشركة".

^{٤٧} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة التاسعة والأربعون بعد المائة وهي خاصة بالشركة المساهمة.

والتزاماتها، ويتعين على هذا المساهم خلال سنة كاملة بإدخال مساهم آخر من تاريخ امتلاكه جميع الأسهم، فإذا توفر الشريكان في الشركة المساهمة فإنها تستمر قائمة دون تأثير على كيانها، وإلا سوف يتم تحويلها - بحكم النظام - إلى شركة من شخص واحد.^{٤٨} النص واضح في حالة أن جميع الأسهم تم الاستحواذ عليها من شخص واحد، لكن إن كان الاستحواذ من إحدى الشخصيات العامة الاعتبارية، أو الشركات المملوكة بالكامل للدولة، أو الشركات المساهمة الخاصة التي لا يقل رأسمالها عن خمسة ملايين فلا تتأثر الشركة المساهمة بل تستمر في أعمالها.^{٤٩}

ونرى هنا أنه لا يمنع من تحول شركة التضامن إلى شركة شخص واحد في حالة وفاة أحد الشريكين أو انسحابه، حيث أعطي نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م مدة سنة كاملة لتحويل شركة التضامن إلى شركة ذات توصية بسيطة، واختيار المنظم السعودي شركة التوصية البسيطة جاء ليعالج حالة وفاة أحد الشركاء، وكان لديه ورثة منهم قصر، أو ممنوعون - وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة - من مزاوله التجارة، فيتم تحويل الورثة إلى شركاء موصين. لكن التساؤل هنا في حالة أن شركة التضامن صار عدد شركائها اثنين وانسحب أحدهما، أو توفي وليس له ورثة، أو له ولا يرغبون في الانضمام للشركة، فإن نص المادة من نظام الشركات السعودي أن تنقضي بحكم القانون، ولكن ما المانع من تحويل شركة التضامن هذه إلى شركة من شخص واحد؟^{٥٠}، وكان يجدر

^{٤٨} كما يمكن لشركة الشخص الواحد أن تؤسس بطريق غير مباشر، عن طريق تجميع أسهم الشركة المساهمة العامة في يد شريك واحد، كما فعل القانون الفرنسي الذي أجاز استمرار الشركة المساهمة العامة رغم تجميع كامل أسهمها في يد شريك واحد. فهذه المادة لم تقض بحل الشركة قانوناً بتجميع كل حصص الشركة في يد شريك واحد، بل إنها منحت الشركة مدة لتصويب أوضاعها، حتى بعد فوات المهلة دون تصويب الأوضاع، فلا تنقضي الشركة حكماً، بل لا بد من تقديم طلب من صاحب المصلحة مطالباً بفسخ الشركة، وصاحب المصلحة في طلب حل الشركة قد يكون الدائنون الذين يسعون لتصفية الشركة، والشريك الوحيد الذي لا يرغب في استمرار الشركة، ويجوز منح مهلة إضافية مدتها ستة أشهر للشريك المنفرد لتصويب أوضاع الشركة (الخشروم، ٢٠٠٥: ٩).

^{٤٩} نص نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة التاسعة والأربعين بعد المئة والخامسة والخمسين، وفي هذا السياق يجدر التنويه إلى أن المادة (٨/أ) من قانون الشركات الأردني أجازت تحويل أي مؤسسة، أو سلطة، أو هيئة رسمية عامة، أو مرفق عام، أو أي جزء منه إلى شركة مساهمة عامة، أو خاصة، أو شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل للحكومة، وتعمل وفقاً للأسس التجارية؛ وذلك بقرار من مجلس الوزراء بعد تنسيق وزراء الصناعة، والتجارة، والمالية، والوزير المتخصص. وفي هذا اعتراف من المشرع الأردني بالتأسيس المباشر لشركة الشخص الواحد في إطار الشركة المساهمة العامة ولكن ضمن إطار المؤسسات والسلطات والهيئات الرسمية العامة القائمة أصلاً، ومثل هذه الإجراءات تدخل ضمن سياسة ما تسمى بالخصخصة أو التخصيص.

^{٥٠} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م يوضح ذلك في المادة السابعة والثلاثين، وهنا ملحوظة يجب أخذها بعين الاعتبار وهي تنقضي شركة التضامن بوفاة أحد الشركاء، أو بالحجر عليه، أو بشهر إفلاسه، أو إعساره، أو بانسحابه. ومع ذلك يجوز أن ينص في عقد تأسيس الشركة على أنه في حالة وفاة أحد الشركاء تستمر الشركة مع من يرغب من ورثة المتوفى، ولو كانوا قصرًا أو ممنوعين نظاماً من ممارسة الأعمال التجارية، على ألا يسأل ورثة الشريك القصر أو ممنوعون نظاماً من ممارسة الأعمال التجارية عن ديون الشركة في حال استمرارها إلا في حدود نصيب كل واحد منهم في حصة مورثه في رأس مال الشركة. ويجب في هذه

بالمنظم السعودي أن يتبنى الطريق غير المباشر لتأسيس شركة الشخص الواحد في إطار شركة التضامن، إذا لم يبق إلا شريك واحد، فهنا على الشريك الوحيد إدخال شريك جديد أو أكثر إلى الشركة خلال مدة معينة، أما إن لم يقم الشريك الوحيد بذلك خلال المدة المقررة يمكن تحويل الشركة من شخص واحد. ويؤخذ أيضاً على نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م أنه اختصر مواد شركة الشخص الواحد في بعض المواد، ولم يفرد للشركة قسماً خاصاً كغيرها من الشركات، وهذا أدى إلى وجود بعض الصعوبات القانونية في فهم وتطبيق أحكام شركة الشخص الواحد سواء كانت مساهمة مقفلة أو ذات مسؤولية محددة، خاصة إذا ما علمنا أن نظام الشركات السعودي الجديد صدر في عام ٢٠١٥م، وكان لا بد من مراعاة ما فات على بعض التشريعات القانونية. وتكمن الصعوبة - على سبيل المثال - في إدارة الشركة المساهمة وتكوين أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من الإشكاليات القانونية. وكنا نتمنى أن يحذو المنظم السعودي مثل ما فعل المشرع البحريني حيث أعطي شركة الشخص الواحد قسماً مستقلاً وضع فيه أهم الأحكام القانونية المتعلقة بالشركة منذ التأسيس إلى الانقضاء.^{٥١}

المبحث الثاني- إدارة الشركة ذات الشخص الواحد وكيفية الرقابة على أعمالها

المطلب الأول- الجمعيات العمومية في شركة الشخص الواحد

مثل غيرها من الشركات التجارية فإن شركة الشخص الواحد حدد لها نظام الشركات السعودي جمعية عمومية تتعقد وفق ما نصت عليه أحكام النظام، وتختص الجمعية العامة العادية بالنظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ما عدا بعض الموضوعات الجوهرية التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، ومن تلك الاختصاصات - على سبيل المثال لا الحصر - تعيين أعضاء مجلس الإدارة، إقرار الأرباح المقترح توزيعها وتاريخ التوزيع، وموافقة الجمعية على تقرير مجلس الإدارة. أما الجمعية العامة غير العادية تختص بالنظر والبت في الأمور الأكثر حساسية ومنها - على سبيل المثال - الموافقة على زيادة رأس مال الشركة أو خفضه، طلب التصفية، بالإضافة إلى أن للجمعية العامة غير العادية أن تتنظر في اختصاصات الجمعية العامة العادية. وبطبيعة الحال اختصاصات الجمعية العمومية حددها النظام بشكل واضح واشترط أن تدون المحاضر وقرارات الجمعية في سجل خاص يعد لهذا الغرض.

الحالة تحويل الشركة خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ وفاة مورثهم إلى شركة توصية بسيطة، يصبح فيها القاصر أو الممنوع - نظاماً من ممارسة الأعمال التجارية - موصياً؛ وإلا أصبحت الشركة منقضية بقوة النظام، ما لم يبلغ القاصر - خلال هذه المدة - سن الرشد، أو لم ينتفِ سبب المنع عن مزاوله الأعمال التجارية.

^{٥١} أشار إلى ذلك قانون الشركات البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ من المادة ١٨٣ إلى المادة ١٩٢. وتتقضي شركة الشخص الواحد بالأسباب العامة لانقضاء الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات، وتتمثل في انتهاء مدة الشركة أو عدم مباشرة أعمالها وفق ما هو منصوص عليه في النظام الأساس للشركة وإفلاسها أو هلاك أموالها، أيضاً انتهاء الغرض الذي من أجله أنشئت الشركة، وفي حالة نقصان رأس مال الشركة فهي أمام حالة تخفيض رأس المال أو زيادته حسب ما هو منصوص عليه في نظام الشركات. كذلك تتقضي شركة الشخص الواحد في حالة وفاة المالك الوحيد ولم يتم انتقال الملكية للورثة، أو لم يوجد وريث يحل بديلاً للمتوفي، كذلك زوال الشخصية المعنوية للمالك مثل البنوك.

ونظرا لاختلاف شركة الشخص الواحد عن غيرها في عدد الشركاء فإن الجمعيات العمومية بنوعها تتعقد بشخص واحد وهو مالك الشركة.^{٥٢} وتتشابه اختصاصات الجمعية العمومية مع ما هو قائم في الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة العامة، إلا أن هناك اختلافات من حيث النصاب القانوني للاجتماعات والتصويت على القرارات. إن وجود شريك واحد في الشركة يعطيها سهولة فائقة وسرعة في اتخاذ القرارات، فالشريك الوحيد هنا يملك جميع الصلاحيات والسلطات الممنوحة لمجلس الإدارة أو لهيئة المديرين أو للجمعية العمومية، فمالك رأس المال له الحرية الكامل في إدارة الشركة وحق التصويت على جميع القرارات وغير مقيد بموافقة الشركاء، أي أنه مستقل في الإدارة، وله كامل الحق في الرقابة على أعمال الشركة (الريماوي، ١٩٩٧: ٣٧٧).

وأيضاً لا يوجد هنا دعوة انعقاد جمعية عمومية للشركاء، أي أن الشريك الوحيد من إلى حد بعيد عن الروتين والتعقيدات في مثل هذه الأمور، مثل اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، والتأجيل، والمناقشات، وتوجيه الأسئلة، وغياب المساهمين عن حضور الاجتماعات واشترط النظام السعودي على الشركة ذات الشخص الواحد انعقاد الجمعية العمومية على الأقل مرة واحدة في السنة خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للشركة، وتتعدّد الجمعية العمومية كلما دعت الحاجة إليها إما بطلب من المديرين ومراجع الحسابات أو مالك الشركة.^{٥٣} وأوجب نظام الشركات على شركة الشخص الواحد عند اجتماع الجمعية العمومية السنوي أن تشمل بنود الاجتماع - بشكل دقيق - كلا من تقرير المديرين عن نشاط الشركة خلال السنة المالية، وإيضاح مركزها المالي مع تقرير مراجع المحاسب، القوائم المالية ويتم مناقشتها بعد المصادقة عليها، بيان نسبة الأرباح التي توزع على الشريك الوحيد إن وجدت، تعيين المدير أو مجلس المديرين تحديد مكافآتهم وأية أمور مالية أخرى، تعيين وعزل مراجع الحسابات وتحديد أتعابه.^{٥٤}

^{٥٢} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة ينص على "١- استثناء من أحكام المادة (الثانية) من هذا النظام، يجوز أن تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد، أو أن تؤول جميع حصصها إلى شخص واحد ... ويكون لهذا الشخص صلاحيات وسلطات المدير، ومجلس المديرين، والجمعية العامة للشركاء المنصوص عليها في هذا الباب، ويجوز له تعيين مدير واحد أو أكثر يكون هو الممثل لها أمام القضاء وهيئات التحكيم والغير، ومسؤولاً عن إدارتها أمام الشريك المالك لحصص الشركة".

^{٥٣} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م ينص في المادة السابعة والستين بعد المائة "١- يكون للشركة ذات المسؤولية المحدودة جمعية عامة تتكون من جميع الشركاء. ٢- تعقد الجمعية العامة بدعوة من المدير أو المديرين وفقاً للأوضاع التي يحددها عقد تأسيس الشركة، على أن تعقد مرة على الأقل في السنة خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للشركة. ٣- تجوز دعوة الجمعية العامة في كل وقت بناء على طلب المديرين، أو مجلس الرقابة، أو مراجع الحسابات، أو عدد من الشركاء يمثل نصف رأس المال على الأقل. ٤- يحرر محضر بملخص مناقشات الجمعية العامة، وتدوين المحاضر وقرارات الجمعية العامة، أو قرارات الشركاء في سجل خاص تعدّه الشركة لهذا الغرض".

^{٥٤} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة التاسعة والستين بعد المائة ينص على أنه يجب أن يشتمل جدول أعمال الجمعية العامة للشركاء في اجتماعها السنوي على البنود الآتية: أ- سماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية،

المطلب الثاني- إدارة شركة الشخص الواحد

تمتاز شركات الشخص الواحد بأنها ذات طبيعة خاصة عن الشركات التجارية الأخرى، الميزة الأهم فيها هي وجود الشريك الواحد وحقه في مباشرة جميع السلطات المخولة للشركاء في الشركات الأخرى وأهمها الإدارة، الرقابة، تمثيل الجمعيات العامة واتخاذ القرارات بشكل فردي.^{٥٥} (الفوزان، ٢٠١٤: ٥٤٧) من أهداف إنشاء شركات الشخص الواحد هو تشجيع رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تأسيس أعمالهم بشكل منظم، وكثير منهم يقوم بإدارة شركة بنفسه خاصة في السنوات الأولى من أجل إنجاح المشروع. وهناك من يرى أنه من الأفضل أن يتولى الشريك الوحيد مهام القيام بأعمال الإدارة بنفسه لتحقيق غايته من المشروع وعدم الاعتماد على الغير في إدارة المشروع. (ناصر، ١٩٩٦: ١٧٩) ويتم تعيين الشريك المؤسس في عقد تأسيس الشركة أو عن طريق عقد مستقل يرفق لاحقاً، وهناك من يرى أن تعيين مدير مفوض أفضل من الناحية الإدارية، إمكانية تطبيق فصل السلطات بشكل مهني أعلى. (الحيدري، ٢٠١٠: ٣٧١)

وتعتبر الشركة شخصاً معنوياً لها حقوق وعليها التزامات، تدار من قبل شخص طبيعي يسمى المدير أو هيئة المديرين تتولى تسيير أعمال الشركة وفق الصلاحيات الممنوحة له في عقد الشركة أو الملاحق الإضافية، يكون الممثل القانوني للشركة أمام الغير، ومتابعة أعمالها ومراقبة أعمال منسوبيها وتصحيح الأخطاء التي قد تتحرف عن المسار المرسوم لها. يقوم المدير بأداء أعماله بحسن نية وإخلاص واجتهاد من أجل تحقيق أهداف المشروع وأهمها تحقيق الربحية. (القليوبي، ١٩٩٣: ٦٨) وإذا كانوا أكثر من اثنين فإن نظام الشركات السعودي يشترط أن يكون لهم مجلس مديريين؛ لذا يعبر المدير عن إرادة الشركة وليس عن إرادة الشريك، (البلداوي، ١٩٨٧: ٤٨١) أي أنه عضو في جسم الشخص المعنوي يعمل لحسابها وينطق عنها بغض النظر عن كيفية التعيين سواء كان ممن تم تعيينه في عقد التأسيس أو بقرار لاحق. (شفيق، ١٩٦٨: ١٧٧) فإذا قام المدير بواجباته وبذل العناية الرجل المعتاد الحريص على إدارة المشروع ضمن الصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون ونظام الشركة، فإنه لا يترتب عليه أي مسؤولية فيما يتعلق بنتائج الشركة السلبية أو تدني مستوى الأرباح، مادام أنه بذل العناية الكافية. ولا بد من توافر الأهلية اللازمة قانوناً لئتمكّن من اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإدارة الشركة، وتسيير أعمالها والتوقيع على كافة العقود والوثائق بصفته ممثلاً لها. (الريماوي، ١٩٩٧: ١٢٨) سواء كان المدير من الغير أو الشريك الوحيد؟ ولا يشترط نظام الشركات السعودي في المدير أن يكتسب صفة التاجر. ويسأل المدير أو الشريك الواحد إذ تولى إدارة الشركة بنفسه عن كل مخالفة لأحكام القانون، وبذلك تقوم مسؤولية المدير المدنية، ولا يوجد ما يمنع من قيام المسؤولية الجزائية. (ناريمان، ١٩٩٢: ٢٤٢)

وتقرير مراجع الحسابات، وتقرير مجلس الرقابة إن وجد. ب- مناقشة القوائم المالية والتصديق عليها. ج- تحديد نسبة الربح التي توزع على الشركاء. د- تعيين المديرين أو أعضاء مجلس الرقابة - إن وجدوا - وتحديد مكافآتهم و- تعيين مراجع الحسابات وتحديد أتعابه. ز- المسائل الأخرى التي تدخل في اختصاص الجمعية بموجب هذا النظام أو عقد تأسيس الشركة".
^{٥٥} أيضاً ويمارس الشريك الوحيد مهام الرقابة والمتابعة مثل مجلس الرقابة الموجود في الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

الشركة تعتبر شخصا معنويا يدار من شخص طبيعي أو معنوي كشركة قابضة من خلال ممثل لها، ولا يوجد نص صريح يمنع الشخص المعنوي من إدارة الشركة ذات الشخص الواحد؛ وذلك لأن الإدارة هي عبارة عن أعمال لا يستطيع القيام بها سوى الإنسان، وقد جاءت المادة الثالثة والثمانون بعد المائة من نظام الشركات السعودي بعرض بعض أغراض الشركة القابضة ومنها إدارة الشركات التابعة لها أو المساهمة فيها.^{٥٦}

أولاً- القواعد المنظمة لسلطان مدير شركة الشخص الواحد وواجباته

الشريك الوحيد في شركة الشخص الواحد يمارس مهام الشركاء في الجمعيات العمومية في شركات المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة، وأهم هذه السلطات اتخاذ القرارات وتنفيذها. ويتولى المدير جميع الأعمال اللازمة لإدارة الشركة وتسيير نشاطها ضمن الصلاحيات المحددة له، وتكون له اختصاصات مجلس الإدارة في الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة. وفي حالة كون الشريك الوحيد مديراً للشركة تكون صفته مزدوجة حيث يجمع بين يديه كافة سلطات وصلاحيات الجمعية العمومية والمدير في آن واحد، وهي من مميزات شركة الشخص الواحد.

وفي حالة كون المدير من الغير فإن له هناك صلاحيات محددة يمارسها، أما الشريك فإنه يمارس صلاحياته من خلال الجمعية العمومية. ويتم تحديد السلطات وتوزيعها عن طريق عقد الشركة، أو النظام الأساس، أو قرار التعيين إذا كان في وقت لاحق لتأسيس الشركة. وفي حال عدم الإشارة فإن للمدير السلطات والصلاحيات التي تحقق له مصالح الشركة وأغراضها، وذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون. وكل التشريعات القانونية تشير - بشكل واضح - إلى أن مدير الشركة - بغض النظر عن نوعها، سواء كانت تجارية أو مدنية؟ - في حال المخالفة لأحكام النظام، والقوانين، والتعويض، والمحاسبة عن الأضرار التي تلحق بالشركة، أو بالغير وذلك حماية لحقوق الغير حسني النية المتعاملين مع الشركة.

وليس للمدير المفوض الحق في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض أو الرهن إلا في حالة التفويض الصريح بذلك، وكل قرار يصدر منه يوقعه بنفسه، ويختم من الشركة، ويجب النص على ذلك بشكل صريح. (الإبراهيم، ٢٠٠٨: ١٢٥) وقرارات الشركة بخصوص كيفية تعيينات وعزل المدير أو المديرين وسلطاتهم يجب أن تثبت في عقد الشركة، أو بيان لاحق وترسل نسخة إلى إدارة الشركات في وزارة التجارة؛ وذلك حتى يتسنى للغير العلم بهذا الأمر.

يثور التساؤل حول سلطة إدارة شركة الشخص الواحد في تعديل عقد الشركة كزيادة رأس المال وتخفيضه وتغيير شكل الشركة والاندماج، والقاعدة العامة في قوانين الشركات عند طلب زيادة رأس مال الشركة ذات

^{٥٦} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م أشار في المادة الثالثة والثمانين بعد المائة من أغراض الشركات القابضة "إدارة الشركات التابعة لها أو المساهمة فيها. أغراض الشركة القابضة ما يلي: أ- إدارة الشركات التابعة لها، أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تسهم فيها وتوفر الدعم اللازم لها."

المسؤولية المحدودة أو المساهمة هي توفر الموافقة لأغلبية الشركاء وهي التي يتطلبها القانون لتعديل عقد الشركة في اجتماع للجمعية العمومية غير العادية وقد يستلزم وقتاً زمنياً لإعداد الاجتماع والموافقة عليه. أما في حال شركة الشخص الواحد فصاحب هذا القرار هو الشريك الوحيد الذي يحل محل مجموعة الشركاء، وتكون له السلطات المقررة لهم، وسهولة اتخاذ القرار وهذا ما أشار إليه نظام الشركات السعودي في المادة ٩٤. والحالات التي يتم فيها زيادة رأس مال الشركة هي عن طريق إنشاء حصص جديدة، ويتحمل المالك المنفرد وحده بكل الزيادة في رأس المال، أما الطريق الآخر لزيادة رأس المال فهو عن طريق تحويل بعض الديون إلى حصص، حيث يشترط موافقة صاحب الحق الدائنين، وإجراء مقاصة بين الدين والحصص يوقع من الأطراف. وفي الحالتين السابقتين إذا تطلب إدخال شركاء من أجل زيادة رأس المال، فيترتب على ذلك تغيير في طبيعة الشركة الفردية إلى متعددة الشراكة، وتقلب من شركة شخص واحد إلى شركة أخرى بحكم القانون. كذلك يمكن تحويل جزء من الاحتياطي أو الاختياري إلى حصص إضافية، حيث تتفق شركة الشخص الواحد مع الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة من حيث جواز زيادة رأس مال الشركة إمكانية استقطاع جزء من الاحتياطي الاختياري لرأس مال الشركة؛ وذلك لمواجهة ظرف مهم يتطلب زيادة في رأس المال. هذا من ناحية زيادة رأس المال أما فيما يتعلق بسلطة إدارة الشركة في تخفيض رأس المال فإنه يشترط عدم النزول عن الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون.^{٥٧}

ثانياً - واجبات مدير شركة الشخص الواحد

مدير الشركة سواء أكان المالك الوحيد أو المفوض ملتزم بواجبات نص عليها القانون والأحكام العامة، وكذلك الأعراف وأهمها التصرف بحسن النية وبذل الجهد والعناية. فهو يعد الأمين عليها بصفته وكيلاً يقوم بإدارة الشركة بكل أمانة ويستخدم سلطته لتحقيق أهداف الشركة، وعدم إساءة استعمال سلطاته وأموال الشركة من أجل تحقيق فوائد شخصية، فالمدير عليه أن يبذل العناية الكافية والمهارة اللازمة في إدارة وتسيير شؤون الشركة وعليه أن يبذل عناية الرجل الحرص. (السنهوري، ١٩٦٢: ٣٢٥)

أيضاً هناك شرط في غاية الأهمية هو الكفاءة والخبرة والدراسة اللازمة للإدارة السليمة للشركات، وقد حرصت بعض التشريعات الغربية مثل القوانين الأوروبية والأمريكية على حماية الغير الذي يتعامل مع شركة الشخص الواحد، فقد تطلبت توافر شروط خاصة مثل الكفاءة المهنية والأخلاقية في مدير الشركة، وعلى سبيل المثال قد اشترطت أغلب التشريعات القانونية - ومنها نظام الشركات السعودي - أن لا يكون المدير صدر بحقه

^{٥٧} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الثلاثين بعد المائة ينص على أنه "١- يستخدم الاحتياطي النظامي في تغطية خسائر الشركة، أو زيادة رأس المال. وإذا جاوز هذا الاحتياطي (٢٠٪) من رأس المال المدفوع، جاز للجمعية العامة العادية أن تقرر توزيع الزيادة على المساهمين في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافية تكفي لتوزيع النصيب المقرر لهم في نظام الشركة الأساس. ٢- لا يجوز أن يستخدم الاحتياطي الاتفاقي إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية. وإذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصاً لغرض معين، جاز للجمعية العامة العادية - بناءً على اقتراح مجلس الإدارة - أن تقرر صرفه فيما يعود بالنفع على الشركة أو المساهمين".

حكما قضائيا لارتكابه جنائية، أو جنحة السرقة والنصب، وخيانة الأمانة والتزوير، إلا أن هذا غير كاف، فلا بد من توفر المهنية والدراية والجدية.

ومن القواعد العامة في الوكالة عن الغير أنه لا يجوز للوكيل أن يقوم بإبرام العقود التي تتعارض مع مصلحة موكله التي تعتبر الشركة نفسها. (النعيمة، ٢٠٠٤: ١٥٢) فلا يحق للمدير أن يتعاقد باسمه ولمصلحته مع الشركة إلا إذا كان منصوصا عليه أو يوجد موافقة مسبقة من المالك الوحيد. هذا إذا كان المدير مفوضا، أما إذا كان هو المالك فالوضع يختلف؛ لأن مصلحة الشركة والمالك واحدة ومتوافقة في أغلب الأحوال. فلا يجوز للمدير ممارسة سلطاته بصورة تؤدي إلى إلحاق الضرر بالشركة، أو تعريض حقوق الدائنين للخطر^{٥٨} حيث لا يجوز له استغلال موجودات وأئتمان الشركة لمصلحته الخاصة كأن يقوم بالاقتراض بقروض تكفلها الشركة، أو يتعهد للغير بحيث تكفل شركة الشخص الواحد هذه القروض والتعهدات مما يدخلها في التزامات مالية ومطالبات مستقبلية. (الريماوي، ١٩٩٧: ١٥٧) وهناك بعض التشريعات التي عالجت مثل هذه النقطة بالنص عليها صراحة إذ حظرت تعاقد المدير الوحيد مع الشركة إلا إذا كان بيان الشركة (النظام التأسيسي للشركة) يخوله هذا التصرف، وفي حالة المخالفة يبطل العقد المبرم، والمشرع العراقي لم يسمح في حالة المدير إذا كان من الغير إبرام صفقات أو عقود مع الشركة إلا بعد الحصول على إذن بذلك من الشريك الوحيد، وتسجيل ذلك في محاضر اجتماعات المدير المفوض مع الشريك الوحيد، وفي حالة مخالفة المدير المفوض ذلك يعتبر مسؤولا عن أي ضرر تصيب الشركة نتيجة لذلك.

وتتفق القوانين المقارنة على مسؤولية المدير عن كافة الأضرار التي تصيب الشركة جراء مخالفته للقوانين والأنظمة. وتقوم المسؤولية الشخصية على الشريك أو المدير المفوض عن كافة الأعمال التي يقوم بها خلال فترة تأسيس الشركة بحيث تكون مسؤوليته شخصية وغير محدودة في كل أمواله، إلى أن يتم تسجيل الشركة في السجل التجاري عن كافة الأضرار الناجمة عن الإشهار الخاطئ والمعلومات المضللة التي نشرت في السجل التجاري عند تأسيس الشركة.^{٥٩}

وطبيعة المسؤولية والجزاءات التي تقع على مدير شركة الشخص الواحد تقتصر - فقط - على العقوبات المدنية مثل التعويض عن الأضرار الناجمة لانتهاكه القوانين والأنظمة المنظمة لشركة الشخص الواحد، أو لمخالفته نظام الشركة أو خطأ ناشئ عن الإهمال أو إخلال بالواجبات، والمحكمة المختصة لها حرية كاملة في إيقاف ومنع المدير من العمل لمدة معينة - أيضا - قد تمتد لتشمل العقوبات الجنائية تبعا للمخالفة التي ارتكبتها.

^{٥٨} وقد نص قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل لسنة ٢٠٠٤م في المادة الرابعة، الفقرتين: الثانية، والثالثة على ذلك بشكل صريح.

^{٥٩} كما نص أيضا قانون الشركات الفرنسي ١٩٦٦م في المادة L123-5 بنص عام يقضي بالمسؤولية الشخصية والتضامنية وغير المحدودة لكل الأشخاص الذين يقومون بالتصرف باسم الشركة قبل تسجيلها سواء أكانوا مؤسسين أو مديرين عن كافة الأعمال والتصرفات التي يقومون بها خلال فترة التأسيس.

وهناك بعض الظروف الاستثنائية التي تمنع المدير من ممارسة نشاطه في الشركة سواء كان هو الشريك المنفرد أو من الغير مثل حالة الوفاة أو إصابته بعارض من عوارض الأهلية، أو منعه بقرار قضائي من ممارسة أعمال الإدارة، أو حكم عليه بعقوبة جنائية، أو جنحة مخلة بالشرف، أما إذا كان المدير من الغير فيمكن أن يتوقف عن ممارسة عمله وعزله من قبل الشريك الوحيد حتى قبل حلول الأجل المحدد وفي المقابل يجوز له تقديم استقالته.

ثالثاً - إدارة الشركة من قبل المالك

بلا شك تختلف إدارة شركة ذات الشخص الواحد عن إدارة الشركات الأخرى، فالشركة ذات المسؤولية المحدودة على سبيل المثال يقوم بإدارتها مدير أو هيئة مديرين، والجمعية العامة للشركة تتألف من كل الشركاء فيها، وكذلك الحال في إدارة الشركة المساهمة، أما شركة الشخص الواحد فإنها مكونة من شخص واحد دون شركاء فيها؛ لذلك لا يوجد جمعية عامة كما هو معروف في الشركات الأخرى. فالشخص الواحد تتركز في يده كافة السلطات والصلاحيات، فهو الذي يقوم بإصدار القرارات بنفسه فهو شريك ومدير في الوقت نفسه؛ لذلك خولت القوانين المقارنة الشريك الوحيد مباشرة السلطات المخولة لجماعة الشركاء، وبالتالي يحل الشريك الوحيد محل الجمعية العمومية في اختصاصاتها وصلاحياتها، فعليه أن يفصل في كل ما يخص الشركة على شكل قرارات وتسري عليها جميع أحكام تسجيل قرارات الجمعية العمومية في الشركة المحدودة أو المساهمة المغلقة. أما فيما يتعلق بنوع القرارات التي يتخذها الشريك الواحد فهي إما قرارات عادية أو قرارات غير عادية، ومعيار التفرقة بينهما يعتمد على مضمون القرار حتى يمكن تحديد طبيعته ونوعه، حيث تعتبر القرارات المتعلقة بتعديل بيان الشركة كزيادة رأس المال، أو تخفيضه، أو تحويل الشركة، أو اندماجها مع غيرها، أو حلها، تعتبر قرارات غير عادية، أما القرارات الخاصة بتعيين مدير، مراقب حسابات، أو عزلهم فهي قرارات عادية. واشترطت القوانين المقارنة أن تسجل وتحفظ قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة في سجل خاص، وختمها بختم الشركة، والتوقيع عليها، وقد تعد القرارات غير المسجلة كتابة في سجل خاص قرارات باطلة يمكن الاحتجاج عليها وإبطالها.

كما ذهب بعض القوانين على أنه من حق الشريك المؤسس أن يفوض بعض سلطات الإدارة إلى لغيره، مثل التوقيع نيابة عنه على المستندات المالية مثل الشيكات، لكن يجب الانتباه إلى أنه لا يجوز له أن يفوض غيره في السلطات الممنوحة للجمعية العمومية مثل تفويض تخفيض أو زيادة رأسمال؛ حيث إنه لا بد أن يمارسها بنفسه وبصفته الشخصية؛ وذلك حماية لحقوق الغير الذين يتعاملون مع الشركة؛ وذلك لأن شخصية الشريك الوحيد لها اعتبار خاص بالنسبة للغير.

مدير الشركة يمكن أن يتم تعيينه في عقد الشركة الأساس أو بعقد مستقل، وفي غالبية الأحيان يكون هو الشريك المالك الذي يفضل احتفاظه بإدارة الشركة، وله أن يعين مديراً من الغير واحداً أو أكثر، يخضع للقواعد المنظمة لإدارة شركة الشخص الواحد ولا يعني أنه سيصبح شريكاً بأي حال من الأحوال، فهو معين من أجل تسيير أعمال الشركة لمدة معينة مثله مثل المحاسب والمسوق والمراسل، ويفضل في المدير أن تتوفر فيه الخبرة والاختصاص في مجال نشاط الشركة.

وبخصوص الراتب والمكافآت والمستحقات المالية فإنه يمكن أن يتقاضى المدير أجرا شهريا مقابل إدارة الشركة، وقد يكون مبلغا مقطوعا، أو نسبة من الأرباح، أو كليهما حسب ما هو مبين في نظام الشركة، ويشترط أن يكون هناك تناسب بين الأجر وبين حجم العمل وطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة. أما من حيث المدة فيطبق عليه ما جاء على الشركة المحدودة أو المساهمة، إلا أنه عند استقالة المدير فإنه يجب أن يكون في وقت مناسب وملائم وفق القواعد العامة، فإنه إذا استقال في وقت غير مناسب فإنه يكون مسؤولا عن الأخطاء التي يتسبب فيها، وملاحقته بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة. ويحق للشريك عزل المدير في أي وقت بسبب مشروع، أما إذا كان الفصل غير مشروع فإن للمدير المعين أن يطالبه بالتعويض.^{٦٠}

وهناك مجموعة من الأعمال التي تترتب عليها مسؤولية قانونية ويمنع القيام بها سواء كان المدير الشريك، أو مفوض وهي أن يقوم بزيادة رأسمال الشركة أو الاقتراض لحساب الشركة عن طريق الاكتتاب العام، ولا يجوز له - كذلك - إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول بالطرق التجارية، كما تترتب مسؤوليته إذا زاول بعض النشاطات المحظورة على الشركة القيام بها. ويسأل مدير الشركة مسؤولية شخصية عن رأس المال الذي تم الاكتتاب به على وجه غير صحيح، ويسأل عن الزيادة في قيمة الحصص العينية التي تم تقديرها على خلاف الواقع في النظام الخاص بزيادة رأس المال، كما إنه يسأل إذا أغفل تسمية الشركة ولم يبين إنها شركة من شخص واحد، وإذا أغفل بيان مركز الشركة ورأس مالها على جميع العقود والفواتير والأسماء والعناوين التجارية والإعلانات وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى التي تصدر عن الشركة، وتترتب مسؤولية المدير الشخصية عن كافة التصرفات التي يقوم بها لحساب الشركة إذا قام بها دون بيان للصفة التي يتعامل بها، ويسأل مدير الشركة مسؤولية شخصية عما ينشأ من ضرر نتيجة عدم صحة البيانات المدونة في سجل الشركة، أو إذا تمت بطريقة غير سليمة، وتشترك شركة الشخص الواحد مع الشركة ذات المسؤولية المحدودة من حيث قيام المسؤولية المدنية والجنائية على مدير الشركة في حال مخالفته لأحكام القانون، إذ إن أساس مسؤوليته تجاه الشركة ويتمثل بالخطأ في تنفيذ ما وكل إليه، أما مسؤوليته تجاه الغير فإنها تعد مسؤولية تقصيرية تؤسس على عنصر الخطأ الذي أضر بالغير.

وأيا من الناحية الفعلية والواقعية لا يوجد تعارض بين مصلحة المدير الشريك الشخصية وبين مصلحة شركته الفردية؛ لأن نجاح الشركة وتحقيقها للأرباح واستمرارها بالعمل يعود في النهاية إلى الشريك المنفرد، إلا أنه ينبغي عدم الخلط بين ذمة الشركة وذمة الشريك المنفرد تجنباً للمسؤولية. إلا أن إثارة مسؤولية المدير الشريك الشخصية بواسطة الشركة - أي بواسطة شخصيا - أمر غير متصور من الناحية العملية والواقعية، ويظل أمرا نظريا لأن مسؤولية الشريك تثار من قبل الغير. ومن الجدير بالذكر أن إفلاس شركة الشخص الواحد لا يؤدي

^{٦٠} أشار نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الخامسة والستين بعد المائة أنه يجوز للشركاء أن يعزلوا المدير أو المديرين "سواء أكانوا معينين في عقد تأسيس الشركة أم في عقد مستقل؟ - دون إخلال بحقهم في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب".

إلى إفلاس المدير؛ لأنه لا يكتسب صفة التاجر أصلاً لأن ما يزاوله من عمل تجاري ينصرف إلى شركة الشخص الواحد نفسها كون أن صاحب المشروع يتعاقد باسم المشروع ولحسابه. (سامي، ١٩٩٩: ٤١)

أيضاً النظام يسمح للشريك الوحيد أن يعين من سيخلفه في إدارة الشركة في حالة وجود مانع كالعجز أو الوفاة بشرط أن يشير إلى ذلك صراحة عند تعيين المؤسس مديراً للشركة؛ وذلك بهدف حماية الغير وإبلاغهم، ومن جهة عدم خلط أعمال المؤسس بأعمال الشركة، وله الحق في ترك الإدارة وتقديم الاستقالة في أي وقت، ولا يؤدي ذلك لانقضاء الشركة. وفي حالة الوفاة وتعدد ورثته فإن للمحكمة المختصة أن تقوم بتعيين مدير للشركة حيث إنه من الجائز أن يقع على أثر هذه الواقعة سوء تفاهم بين هؤلاء الشركاء فيما يتعلق بإدارة هذه الشركة.

وباعتبار الشريك الوحيد هو أعلى هيئة في الشركة - وتجتمع فيه سلطات صلاحيات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة - فإنه يتولى سير الأعمال ومتابعتها لتحقيق أهداف ومصالح الشركة، ويمكن أن تتلخص صلاحياته واختصاصاته في النقاط الآتية: - وهي علي سبيل المثال وليس الحصر - سلطة تعديل ومراجعة نظام الشركة الأساس، مناقشة تقارير كل من المدير المفوض ومراقب الحسابات وأي تقرير آخر يرد من جهة ذات علاقة، واتخاذ القرارات اللازمة، مناقشة الحسابات الختامية للشركة والتصديق عليها وطلب التعديل، مناقشة خطط الشركة السنوية والموازنات التخطيطية للسنة التالية وإقرارها وتعديلها حسب مصلحة الشركة، تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أجورهم وكذلك حق عزلهم، اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض من جهات التمويل والرهن والكفالة، والتصديق على العقود وإنفاذها، تحديد نسبة الاحتياطي الإلزامي وأية احتياجات أخرى يراها مناسبة، تعيين المدير المفوض وتحديد أجره ووضع اختصاصاته وصلاحياته، والإشراف والمراقبة على أعماله في تسيير الشركة، بالإضافة إلى حق عزلهم، كذلك يملك الشريك الوحيد سلطة تعديل بيان الشركة وتعديل أو إنقاص رأس المال وإقرار الميزانية السنوية، وتحول الشركة إلى نوع آخر، أو حلها وتعيين المصفي، وتحديد أتعابه في حالة التصفية الاختيارية، كذلك البت في خيار إنهاء الشركة أو مد أجلها.

وحتى لو اختار الشريك الواحد نفسه شخصياً كمدير فلا بد من تعيينه في العقد من البداية، أو في ملحق إضافي؛ لأن صفة المدير لا يكتسبها تلقائياً بحكم أنه الشريك الوحيد وإنما بالتعيين، وهذه نقطة مهمة لا يعني المؤسس الوحيد أنه يدير الشركة بشكل مباشر، بل لابد من اتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها والمتبعة عند تأسيس الشركات التجارية. ويصبح بصفته هذا ملتزماً بكل حقوق والتزامات هذه الشركة، وهذا هو الوضع الغالب؛ نظراً لأن الشريك الوحيد يفضل دائماً احتفاظه بالإدارة. وعادة عند تأسيس الشركة فإنه يتم تعيين المدير الأول، وفي حالة قيام الشريك الواحد بتعيين نفسه مديراً فيكفي ذكر صفته كمدير عند توقيعه على حقوق والتزامات الشركة لاشتمال بيان الشركة على كافة المعلومات عنه.

رابعاً- إدارة الشركة من قبل المدير المفوض

يمكن أن يكون لشركة الشخص الواحد مديراً مفوضاً يتم تعيينه وعزله وتحديد اختصاصاته وصلاحياته ومستحققاته بقرار مسبب من قبل الشريك الوحيد القائم مقام الجمعية العمومية (عبد الحميد، ١٩٩٥:

١٠) ويدرج في عقد الشركة الأساس أو في البيان اللاحق، لمدة معينة أو دون تعيين أجل. (ناصيف، ١٩٩٦: ١٨٠) وفى الغالب يتولى الشريك المنفرد إدارة شركته بنفسه، إلا أنه يلتزم في حالات معينة بتعيين مدير من الغير لإدارة شركته؛ وذلك في حالة احتياج المشروع لمختص، أو في حالة مرضه، أو منعه من الإدارة لأي سبب، كما أنه ملزم بموجب القانون بتعيين شخص طبيعي يدير الشركة إذا كان شخصا معنويا.^{٦١} (قايد، ١٩٩١: ١٢٢) ويجب إدراج البيانات الخاصة به: اسمه، وجنسيته، ومحل إقامته في بيان الشركة، كما يجب أن ينص على موافقة المدير من الغير للقيام بهامه وقبوله العمل بالوكالة (رضوان، ١٩٩٠: ٢٠١)

ويشترط أن يتم إشهار تعيين المدير أو عزله حسب الشروط المنصوص عليها نظامياً؛ حيث إنه بمجرد نشر التعيين لا يمكن للمدير التحلل من التزاماته على أساس أن تعيينه كان غير قانوني، كما لا يمكن للغير إنكار التزاماته بحجة عدم شرعية المدير^{٦٢} بعد اتخاذ إجراءات نشر وشهر هذا التعيين فذلك غير صحيح بل وباطل.

صلاحيات المدير المفوض في إدارة الشركة تكون في الغالب مرسومة وفقاً للحدود الممنوحة مالم ينص على تقييد صلاحيات المدير في أمور معينة، وسلطاته وجميع الأعمال التي يقوم بها المدير باسم الشركة تكون ملزمة تجاه الغير الذي يتعامل معها بحسن نية، وعلى الشركة تنفيذ التزاماتها أمام الغير، ثم لها الحق في الرجوع إلى المدير تحت دعوى المسؤولية التقصيرية إذا كان هناك ضرر ما لم يثبت غير ذلك، والغير من المتعاملين مع الشركة هنا غير ملزم بالرجوع والتأكد من صلاحيات المدير وسلطاته؛ فهو يتعامل مع الممثل القانوني للشركة، أما إذا كان شخصاً معنوياً فإنه لا بد من تعيين شخص طبيعي؛ فإن الشخص المعنوي أو الشريك المؤسس يكون مسؤولاً - فقط - عن المسؤولية المدنية دون الجزائية. (ناريمان، ١٩٩٢: ٢٤٢)

وفقاً لما تقتضيه واجبات الأمانة يجب على المدير المفوض في شركة الشخص الواحد الإبلاغ عن كل تعارض بين مصلحته ومصالح الشركة في كل عملية يريد إجرائها للموافقة له أو لا. وفى الأحوال غير العادية ينتهي عمل المدير بالعزل، أو الاستقالة، وقد اتفقت التشريعات القانونية على أنه يجوز للشريك الواحد أن يقوم بعزل المدير في أي وقت يتخذه بمفرده بالرغم من وجود عقد بين المدير والشركة، أيضاً جواز عزل المدير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة بقرار من أغلبية الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف حصص الشركة بالرغم من وجود أي اتفاق مخالف لذلك، وهو ما ينطبق - أيضاً - بخصوص شركة الشخص الواحد على اعتبار الشريك المنفرد ممثلاً للجمعية العمومية فيها. ويشترط ويجب على المالك الوحيد عدم التعسف في استعمال حقه في عزل المدير، ويشترط أن يكون قرار عزل المدير واضحاً ومسبباً بشكل قانوني، ويرجع إلى سوء إدارته أو عدم كفاءته أو إساءة استعمال أموال الشركة، أو محكوم عليه بعقوبة جنائية لارتكابه فعلاً مخللاً بالشرف والأمانة. وأجازت قوانين الشركات

^{٦١} وهناك من يرى أن تعيين مدير غير الشريك أفضل من الناحية الإدارية لإمكانية تطبيق فصل السلطات بشكل أعلى ومهني، ولا يشترط أن يكون المدير تاجراً فتكون له الأهلية الكاملة. وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة والستين بعد المائة من نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م

^{٦٢} إعمالاً بما تقضي به الفقرة الأولى من م ٨ من القانون الفرنسي ١٩٦٦.

أحقية المدير المعزول بمطالبة الشريك الوحيد بالتعويض عن الأضرار التي أصابته إذا كان قرار عزله بدون سبب مشروع أو غير عادل.^{٦٣} أما فيما يتعلق باستقالة المدير فإنه لم يرد في غالبية القوانين المقارنة نص صريح ينظم عملية استقالة المدير، ولكن - كقاعدة عامة - يحق للمدير تقديم استقالته على الرغم من وجود نص صريح في عقد الشركة أو في العقد المستقل. (رضوان، ١٩٧٨: ٣٩٠) وإذا لم يقيم المدير باتتبع الإجراءات المحددة في بيان الشركة عند تقديم استقالته، أو كانت الاستقالة بدون مبرر فصي هذه الحالة يحق للشريك الواحد مطالبته بالتعويض عن الأضرار التي أصابت الشركة بسبب هذه الاستقالة، (الزحيلي، ٢٠١٤: ١٧٩) مع العلم أنه لا يكون لعزل المدير أو استقالته أي أثر رجعي على تصرفاته القانونية السابقة إذ تظل سارية المفعول أمام الشركة والغير.

المطلب الثالث - الرقابة على شركة الشخص الواحد

نظراً لأن شركة الشخص الواحد تقوم من شريك واحد فإن له صلاحيات واسعة، وقرارات الشركة تصدر من قبل شخص واحد؛ لذا فإن الرقيب الوحيد على أعمال المالك الوحيد هو القانون، (ناريان، ١٩٩٢: ٢٦٤) حيث إنه ليس من المتصور أن يقوم الشريك الوحيد بممارسة الإجراءات الرقابية تجاه نفسه. ويمكن القول بأن الرقابة على الشركة تقوم على مجموعة من الإجراءات والوسائل القانونية بهدف التزام الشركة وموظفيها لأحكام القوانين والأنظمة المعمولة. (ناطق، ٢٠٠٨: ١٥٠) والهدف من الرقابة هو التأكد من تحقق مجموعة من الضمانات مثل تطبيق شركة الشخص الواحد أحكام القانون ونظامها الأساس، ضمان سير الشركة، حماية أصول الشركة وتحقيق أهدافها وحماية المتعاملين معها. (عياش، ٢٠١٤: ١٦١)

دور الرقابة في شركة الشخص الواحد مهم مثلما هو الوضع في الشركات الأخرى فهناك رقابة من داخل الشركة كما هو الحال للجمعية العمومية على أعمال مجلس الإدارة، وهناك الرقابة الخارجية من قبل الجهات الحكومية مثل: وزارة التجارة والاستثمار.^{٦٤} صحيح أن المالك الوحيد له سلطة مطلقة في إدارة الشركة، لكنه في الوقت نفسه ملزم بتطبيق أحكام القوانين والأنظمة المتبعة، وفي حال المخالفة فإنه معرض للعقوبة، وقد تصل إلى أملاكه الخاصة بحسب كل حالة.^{٦٥}

يمارس المالك الوحيد الرقابة على شركته والإشراف والاشتراك في سير العمل ضمن الحدود التي رسمها القانون، وهذا الحق متاح لمجموع الشركاء ضمن اجتماعات الجمعية العامة كما هو الحال في الشركة ذات

^{٦٣} ولا يجوز أن يكون مديراً للشركة ذات المسؤولية المحدودة من حكم عليه بعقوبة جنائية، أو عقوبة جنحة عن سرقة، أو نصب، أو خيانة أمانة، أو تزوير، أو إفلاس، أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في نظام الشركات.

^{٦٤} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، المادة العشرون بعد المائتين نصت "مع مراعاة ما ورد في المادة (التاسعة عشرة بعد المائتين)، للجهة المختصة حق الرقابة على الشركات فيما يتعلق بتطبيق الأحكام المنصوص عليها في هذا النظام، أو في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساس، بما في ذلك صلاحية التفتيش على الشركة وفحص حساباتها وطلب ما تراه من بيانات من مجلس الإدارة، أو المديرين وذلك بواسطة مندوب أو أكثر من منسوبيها أو من خبراء تختارهم لهذا الغرض.

^{٦٥} نص نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الحادية عشرة بعد المائتين ووضع للعقوبات المخالفة لأحكام النظام.

المسؤولية المحدودة.^{٦٦} وحيث إن الشريك المالك يقوم مقام الجمعية العمومية للشركاء فإنه يعتبر صاحب القرار الوحيد في كل ما يخص شؤون الشركة، فله الصلاحية الكاملة في إبطال القرارات المخالفة للقانون أو النظام الأساس للشركة، أو التدخل في تصويب أعمال الشركة في حال المخالفة، وإلا فإنه يحاسب على ذلك أمام الجهات المختصة. أيضا للمالك أن يطلب من المدير أو هيئة المديرين في أي وقت بتقديم التقارير المالية وغيرها، وله حق فحص دفاتر الشركة ومستنداتها ووثائقها، ومن الحقوق الأصلية للرقابة حق الاطلاع، وتدقيق الميزانية، والتقرير السنوي للشركة وآلية توزيع الأرباح.^{٦٧} كذلك حق طلب الحصول على المعلومات، والاطلاع على المستندات لكي يتمكن من تسهيل مهمته في الرقابة على الشركة، وأنها تسير في الاتجاه الصحيح لها، هذا في حال وجود مدير أو مديرين مفوضين. ومن أساليب الرقابة داخل الشركات تقديم الأسئلة والاستجابات للمدير أو الموظفين كمراقب الحسابات، والتأكد من تطبيق المعايير الدولية في عمله.^{٦٨} كذلك تمنح التشريعات المقارنة المالك الوحيد الحق في مراقبة المركز المالي للشركة.

أيضا هناك حق أصيل مهم وهو حق الشريك الواحد في اتخاذ القرارات المصيرية للشركة، وقد أُلزمت التشريعات المقارنة بتسجيل جميع قرارات إدارة الجمعية العمومية في سجل خاص وبصفة منتظمة ومتابعة دون كشط أو تعديل (نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م، ٨٥). وإذا لم يدون القرار تعرض القرار للبطلان، ويتعين على الشريك ممارسة قراراته كما يمارسها مجموعة الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو الشركة المساهمة. (قانون الشركات المصري، ١٩٩٨، ٥٩)

^{٦٦} وعلى سبيل المثال يلزم القانون الفرنسي الشريك الوحيد عندما يكون هو المدير بإعداد تقرير الإدارة و، كشوف الحسابات الختامية، واعتماد تقرير مراقب الحسابات، وفي حالة المدير غير الشريك يتعين عليه أن يرفع نص القرار الذي يتخذه إلى الشريك الوحيد خلال ١٥ يوم قبل التاريخ المحدد له ويتعين على المدير غير الشريك تقديم تقرير منه مع تقرير مراقب الحسابات إلى الشريك الوحيد؛ لذا يتعين على الشريك الوحيد معرفة الإجراءات الخاصة بالرقابة التي يجب اتخاذها داخل شركة الشخص الواحد.
^{٦٧} وهذا ما يشير إليه قانون الشركات المساهمة المصري وشركات التوصية بالأسهام والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م المادة ١٢٣.

^{٦٨} يجب تعيين مراقب حسابات أساس و آخر احتياطيا، وفي حالة التعيين يجب على المدير إبلاغ المراقب بسير الأعمال في الشركة، ويتعين على مراقب الحسابات - في المقابل - القيام بإعداد تقرير عن الحسابات الختامية التي يقر بصحتها إلى الشريك الوحيد. (الريماوي، ١٩٩٧: ١٨١) ومراقب الحسابات يمتلك الحق فيما يلي: الاطلاع على دفاتر الجهة الخاضعة للتدقيق وسجلاتها ومستنداتها وكافة الأوراق والوثائق والعقود الخاصة بها. طلب أي بيان أو إيضاح يراه ضروريا لإنجاز مهمته. إجراء الجرد في الوقت الذي يراه مناسباً لخزائن الجهة الخاضعة للتدقيق. التحقق من موجودات الجهة الخاضعة للتدقيق وحقوقها والتزاماتها. الحصول على ما يراه من معلومات فنية تتعلق بنشاط الجهة الخاضعة للتدقيق ومنجاتها. وفي كل الأحوال يجب أن يتناول رأي مراقب الحسابات المسائل الآتية: مدى سلامة حسابات الشركة وصحة البيانات الواردة في الحسابات الختامية، مع بيان رأيه في تقرير المدير المفوض. مدى تطبيق الشركة للأصول المحاسبية المتعلقة خصوصا بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وعملية جرد الموجودات والتزامات الشركة. مدى تعبير الحسابات الختامية عن حقيقة المركز المالي للشركة في نهاية السنة ونتيجة أعمالها. مدى تطابق الحسابات مع أحكام قانون الشركات وبيان الشركة. ما وقع من مخالفات لأحكام القانون أو بيان الشركة على وجه يؤثر في نشاطها ومركزها المالي. ويكون مراقب الحسابات مسؤولا عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن الشركة في مراقبة وتدقيق حساباتها.

أيضا من الحقوق المهمة حق الشريك في الحصول على المعلومات الكافية، وحقه في الرقابة على صحتها، ومنها مراقبة أعمال المدير المفوض الذي يتعين عليه أن يحيط الشريك علما بكل أعمال الشركة. وحق الشريك المالك الحق في الاستجابات وتوجيه الأسئلة التي يقدمها المدير، والاستفسار عن بعض العمليات، والحق في أن يطلب تفسيراً عن الحسابات للسنة المالية حتى في وجود تقرير مكتوب من المدير، واعتماد هذه الحسابات، وتقديم مخالصة بها للمدير من عدمه.^{٦٩}، وبما أن هناك حقوقاً مالية للشريك فإنه يمكن أن يراقب الشركة بشكل غير مباشر، عن طريق النتائج المالية السنوية للشركة.^{٧٠}

وهناك ما يعرف بالفتيش الداخلي ويقصد به هنا الفتيش الإداري وليس الجنائي والذي يعتبر من أساليب الرقابة المعاصرة على الشركات، ويتم في حالة وقوع مخالفة لأحكام القوانين أو نظام الشركة أو احتمال وقوعه في المستقبل. (ناطق، ٢٠٠٨: ١٢٤) لذا الشريك الوحيد له الاستعانة بأصحاب الخبرة بتعيين مفتش مختص في أعمال الشركة سواء كان في المجال المالي أو الإداري وإذا ظهر من تقرير المفتش أن المدير المفوض أو أي مسؤول فيها حالياً أو سابقاً قد ارتكب مخالفة فإن الشركة لها الحق في المقاضاة وطلب التعويض.^{٧١}

الخاتمة

لا شك أن تبني المشرع السعودي شركة الشخص الواحد تحت شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو المساهمة كان موفقاً ويعتبر خطوة نحو تعزيز ثقافة العمل الحر، وتشجيع الشباب، ودعم المشاريع الناشئة، وتشجيع الاستثمار، والحد من الشركات الوهمية أو التستر. إلا أنه يؤخذ على نظام الشركات عدم إفراد فصل خاص بالشركة ذات الشخص الواحد تعالج جميع ما يتعلق بالشركة، مما قد ينتج عنه بعض النقص التشريعي والإشكاليات القانونية. يفضل البعض عدم التوسع في ذلك، والتسهيل في تأسيس الشركات ذات الشخص الواحد وخاصة المحدودة من أجل منع التحايل على الغير، وأن تكون أداة من أدوات التلاعب خاصة أنها تتعامل بشكل مباشر مع الدائنين في حدود حصة في إرسال المال تحت اسم شركة، مما قد يوحى إلى البعض أنها ذات ضمانات أكبر؛ لذلك كان لابد من توفر مجموعة من الشروط منها: وضع حد أدنى لرأس المال الشركة يكون

^{٦٩} قانون الشركات الفرنسي في المادة L227-9 نصت على أنه لا يجوز أن يفوض الشريك الوحيد سلطاته لغيره، أي أنه لا يجوز أن يفوض غيره في الرقابة على سير العمل في الشركة. أيضاً رقابة الشريك الوحيد من خلال مراقب الحسابات حيث ألزمت بعض التشريعات القانونية شركة الشخص الواحد بتعيين مراقب حسابات أساس وأخر احتياطياً.

^{٧٠} نص نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م في المادة الثانية والثلاثين بعد المائة على أن المساهمين لهم الحق في الرقابة على حسابات الشركة وفقاً لنظام الشركات ونظام الشركة الأساس.

^{٧١} نظام الشركات السعودي ٢٠١٥م نص في المادة المائة بأن للمساهمين الذين يملكون (٥٪) على الأقل من رأس المال أن يطلبوا من الجهة القضائية المختصة الأمر بالفتيش على الشركة إذا تبين لهم من تصرفات أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات في شؤون الشركة ما يدعو إلى الريبة مع الحق في رفع دعوى أمام الجهات المختصة في حال وجود شبهة أو ريبة، والمحكمة التجارية لها الصلاحية الكاملة في السير في الدعوى أو لا.

حدا عاليا مقارنة بالشركات الأخرى. أيضا لابد من تفعيل رقابة الجهات الحكومية عليها بشكل دوري، ومنع أي تلاعب أو تحايل من خلال فحص القوائم المالية أو الزيارات الميدانية. والبعض يفضل أن تكون تلك الشركات من شخص واحد ممن تسهم في نمو اقتصاد الدولة خاصة في النشاطات المهمة: كالزراعة والصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات، التي سوف تسهم في توطين الوظائف خاصة خارج المدن الكبرى على سبيل المثال. ضرورة أن يقوم المشرع السعودي بتنظيم شركة الشخص الواحد سواء المحدودة أو المساهمة المغلقة بأحكام خاصة بها وبشكل مباشر مثلها مثل الشركات الأخرى. يجب أن يتم تقدير الحصص العينية المقدمة من شخص واحد لرأس مال الشركة من قبل جهة مختصة تتبع لوزارة التجارة والاستثمار. أيضا يفضل أن يكون الاستقطاع في الاحتياطي الإجباري بنسبة تزيد عن ٢٠٪ من الأرباح السنوية بهدف تعزيز الضمانات لدائني الشركات في مثل هذه الشركات. ولا يمنع من السماح لشركات التضامن التحول إلى شخص واحد مثلها مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة. عدم السماح لشركة الشخص الواحد الرهن أو التنازل إلا وفق ضوابط معينة من قبل جهات مختصة في وزارة التجارة.

المراجع

المراجع العربية

- الإبراهيم، مروان، الصعوبات القانونية التي تواجه شركة الشخص الواحد في التشريعات الأردنية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، إربد، ص ١١٧. الأردن، (٢٠٠٨).
- أبو غزلة، محمد عبد الله أبو غزلة، إدارة المشاريع الصغيرة، مكتبة أمجد، عمان الأردن ٢٠١٥م.
- إسماعيل، محمد حسين، الحماية القانونية لثبات رأس المال في شركات الأموال السعودية، دراسة مقارنة، معهد الإدارة العامة، السعودية.
- البارودي، علي، مبادئ القانون التجاري والبحري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
- البلداوي، كامل عبد الحسين، المدير المفوض للشركة دراسة في التشريع العراقي، مجلة آداب الرافدين، العدد السابع عشر، كلية الآداب، جامعة الموصل (١٩٨٧م).
- الحيدري، هيو إبراهيم، شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- الخشروم، عبدالله، شركة الشخص الواحد في قانون الشركات الأردني لسنة ١٩٩٧م والقوانين المعدلة لسنة ٢٠٠٢م، دراسة مقارنة، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، ٢٠٠٥م.
- خير، عدنان، القانون التجاري اللبناني، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، ٢٠٠٠م.
- دويدار، هاني محمد، القانون التجاري، الجزء الأول، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
- رضوان، أبو زيد، الشركات التجارية في القانون المصري المقارن والكويتي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨م.
- رضوان، فايز نعيم، الشركات التجارية، شركة الرجل الواحد، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٠م.
- رضوان، فايز نعيم، المشروعات الفردية ذات المسؤولية المحدودة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الريماوي، فيروز، شركة الشخص الواحد، الطبعة الأولى، دار البشير، الأردن، ١٩٩٧م.
- الزحيلي، وهبة، العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٤م.
- سامي، فوزي محمد، الشركات التجارية - الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٩م.
- السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء الخامس، العقود التي تقع على الملكية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢م، ٢٠٠٠م.
- شفيق، محسن، الموجز في القانون التجاري، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ١٩٥٧م.
- طه، مصطفى كمال، الوجيز في القانون التجاري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٣م.

- عبد الجليل، يسرية محمد، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد في القانون البحريني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، العدد الثاني، ٢٠١١م.
- عبد الحميد، عاشور عبد الجواد، المركز القانوني للمدير في شركات الأشخاص، دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي وبعض القوانين العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- عبيدات، مؤيد، مدى انسجام شركة الشخص الواحد مع قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعدديلاته، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.
- عثمان، عبد الحكيم، ضد شركة الشخص الواحد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- العريني، محمد فريد، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠١٣م.
- العكيلي، عزيز، الوسيط في شرح الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠م.
- عموش، محمد على، الشركات المساهمة بين الشريعة والقانون، المجلة الجامعة، العدد السابع عشر، المجلد الثالث، جامعة الجبل الغربي ليبيا، ٢٠١٥م.
- عياش، عبد الوهاب أحمد، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، مكتب البحوث والنشر، مجلة الناصر، اليمن، العدد الرابع، ٢٠١٤م.
- الفوزان، محمد، الأحكام العامة للشركات، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٠م.
- الفوزان، محمد، الأحكام العامة للشركات، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٤م.
- قاسم، علي سيد، المشروع التجاري الفردي محدود المسؤولية، دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الثانية، دار النصر للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤م.
- قايد، محمد بهجت، شركة الشخص الواحد محدود المسؤولية دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١م.
- القرني، عائض، الفقه الميسر، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، ١٤٢٩هـ.
- القضاة، مفلح عواد، الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- القليوبي، سميحة، الشركات التجارية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- المحيسن، أسامة نائل، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٩هـ.
- المصري، حسني، دراسة حول نظم الترسر في القانون الأنجلو أمريكي وقانون التجارة الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م.

- المصري، عباس مصطفى، تنظيم الشركات التجارية (شركات الأشخاص - شركات الأموال)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- ناريمان، عبد القادر، الأحكام العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ناصر، إلياس، موسوعة الشركات التجارية، شركة الشخص الواحد، الجزء الخامس، بيروت ١٩٩٦م.
- ناطق، السيد مصطفى، المشروع الفردي (شركة الشخص الواحد) على وفق التطورات التشريعية الحديثة، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد العاشر، العدد السادس والثلاثون، ٢٠٠٨م.
- النعمان، نارمان جميل، النظام القانوني للشركة المحدودة ذات الشخص الواحد في القانون العراقي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد ٢، العدد ٤، ص ٢٢٣. (٢٠١٠م)
- النعيمي، سحر رشيد حميد، الاتجاهات المختلفة في تنظيم الوكالة التجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.

المراجع الأجنبية

References

- Dragana Radenkovic JociA, Single member company convenient or not for the founders, facta universities, Series: Economics and Organization Vol. 2, No 3, 2005.
- Davies. Gower and Davies' Principles of Modern Company Law. London: Sweet & Maxwell.
- Henry N. Butler. The Contractual theory of the corporation. Geo. Mason UL Rev. 11.